أوراق إستراتيجية

The Journal of Strategic Studies, October 2006

إعادة تشكيل الأحلاف للحرب على الإرهاب

بقلم: دانييل بايمن

***Center Peace Security Studies**, Georgetown University, USA and Saban Center for Middle East Policy, the Brooking Institute.*

الكلمات الأساسية: الإرهاب، الأحلاف، مكافحة الإرهاب.

لقد صدمت هجمات 11 أيلول الإرهابية أميركا، وأعلن إيليوت كوهين، وهو أحد محللي الأمن الرصينين اليوم، بإختصار لاحقاً، بأنّ الحرب الناجمة عنها شكّلت "الحرب العالمية الرابعة" (الحرب الباردة كانت الحرب الثالثة)، وإستدعت تحولات دراماتيكية في السياسة الخارجية الأميركية. وبعد ذلك بسنوات، ظل المفهوم بأنّ هذا اليوم الدموي قد غيّر العالم، مفهوماً منتشراً بشكل كبير. إلاّ أنّ الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. ورغم أنّ الولايات المتّحدة إستخدمت 11 أيلول لتبرير قرارات هامة في سياستها الخارجية، وأكثرها تمييزاً عملية غزو العراق، فإنّ بنية تحالفاتها لم تتغير لتلتقي وتهديد الجماعات الإرهابية.

إنّ هذا الإهمال يعتبر مفرطاً، بما أنّ التحالفات تعتبر جزءاً أساسياً وحيوياً في الحرب على الإرهاب. وكما تحتج اللجنة الوطنية للهجمات الإرهابية على الولايات المتّحدة (لجنة 9/11)، "عملياً، إنّ كل وجه من أوجه الإستراتيجية الأميركية لمكافحة الإرهاب، يعتمد على التعاون الدولي". إنّ قصف تحصينات الطالبان في أفغانستان، والعمل مع تايلاند للقبض على أعضاء القاعدة المحليين، أو الضغط على الإمارات العربية المتّحدة ليتوقف "مواطنوها" عن الدعم المالي للجهاديين، كلها مسائل تتطلب المساعدة من الحكومات الحليفة. فالحصول على الحلفاء الخطأ قد يؤدي الى دمار، حيث أنّ الولايات المتّحدة تغدق المال وتقدم إمتيازات سياسية، من دون ضرورة الى من لا يستحق. أمّا الأسوأ، فهو القيام بتجاهل نظام سياسي قد يقود كل الدول أو المناطق الى السقوط ضحية لعدم الإستقرار أو حتى إستيلاء الجهاديين على السلطة.

لقد فتحت هجمات 9/11 الباب أمام خيارات جديدة لصنع تحالفات، إلاّ أنّه، وحتى الآن، كان تحرك الولايات بطيئاً في إنتهاز الفرص. وقد طورت الولايات المتّحدة تعاونها لجهة مكافحة الإرهاب مع أخصامها السابقين كروسيا وسوريا، وعززت علاقتها مع حشد من البلدان المهملة سابقاً كجيبوتي وأوزبكستان. والى اليوم، هناك عدد من البلدان التي تشك بالجهود الأميركية المتعددة والمرتبطة بالحرب على الإرهاب، حيث شكّت عدة دول أوروبية، مثلاً، من إحتجاز مواطنين لها من دون إعطاء تسهيلات لمحاكمتهم في غوانتانامو. وكما يؤكد خبير الإرهاب بول بيلار، "إنّ التعاون العالمي ضد الإرهاب هش".

وتسعى هذه المقالة للإجابة على تساؤلات أساسية وحيوية عديدة: ما هو الدور الذي على حلفاء الولايات المتّحدة أن تلعبه في الحرب على الإرهاب؟ وما هي المعايير التي يجب إتباعها لترتيب الحلفاء، بحسب أهميتهم لجهة الإرهاب؟ ما هي المآزق التي يحتمل أن نواجهها؟ من هم حلفائنا الجدد والقدماء "الأقل أهمية"؟ وما هي نماذج التحالفات التي يجب أن تكون لدينا مع هؤلاء الحلفاء الجدد؟ وما هي السياسة والتحول المؤسساتي الضروريان لتحسين التعاون مع حلفائنا الجدد والقديمين؟

وتقدم دراسة العلاقات الدولية إضاءات على هذه التساؤلات، لكن يجب تعديلها لتناسب كلاً من الوضع الجيو سياسي الحالي وتفاصيل مكافحة الإرهاب. وتركز معظم الدراسة على تساؤلات حول كيفية "إختيار" الدول لحلفائها (هل تقوم بإجتذاب المؤيدين أم تعمل على التوازن؟)، من دون إهتمام كبير بكيفية إختيار شركائها في هذه الدول.

فهذه الأعمال الخاصة بالدراسة والتي تنكب، بالفعل، على التساؤل السياسي الأساسي، مرتبطة عادة بالحرب الباردة أو بتبعاتها اللاحقة متجاهلة هواجس ما بعد 9/11، بالإضافة الى أنّ معظم العمل المتعلق بالتحالفات مركز على التاريخ الأوروبي، رغم أنّ الدراسة ضمت آسيا أيضاً. وعلى كل، فإنّ المجهود الكبير ضد الإرهاب يشمل حلفاء في الشرق الأوسط، جنوب آسيا، أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم النامي. كما أنّ معظم العمل الدائر حول التحالفات يفترض وجود عالم متعدد الأقطاب أو من قطبين، وليس من قطب واحد. وأخيراً، إنّ كثيراً من الأمور النظرية تدور حول التحالفات المرتبطة بالصراع العسكري التقليدي. فمحيط التهديد الذي تعرضه الدراسة، هو الى حد كبير، يدور حول حرب محتملة أو فعلية حاصلة بين دولتين، وليس لصراعات داخلية بصفتها إرهاباً.

إنّ عدداً من المفاهيم التي تقدمها هذه الدراسة هي مفاهيم ذات فائدة، لكن يجب تطبيقها بمجموعة تحديات جديدة.

وقد قمت بهذه الدراسة بطرح مناقشات عديدة حول بنيتها. فأولاً، أنا أؤكد على أنّ الحلفاء أساسيون في مكافحة الإرهاب، لكن ما نطلبه منهم مختلف تماماً عما كنا نطلبه من شركاء التحالف التقليديين خلال الحرب الباردة وتبعاتها اللاحقة. وبالنتيجة، نحن بحاجة الى قاعدة ومعيار جديدَين لتحديد حلفائنا، ويكون ذلك على أساس هذه الحاجات، ويجب أن تتضمّن القواعد الجديدة القدرة على تقديم معلومات إستخباراتية حول

القاعدة وأن يكون لديها إمكانات قوية لمكافحة التمرد مع تمتعها بالتأثير على الدول التي يحتمل رعايتها للإرهاب، وأن يكون لديها القدرة على تقديم المساعدة للدول والضعيفة مع فرص النفاذ الى العالم الإسلامي.

إنّ البلدان ذات الشعوب المسلمة العنيدة والجامحة حالياً هي، وبشكل خاص، بلداناً هامّة، بالإضافة الى أنّ البلدان التي كانت حليفة بقوة لنا قبل أحداث 9/11 تستحق منا تقديراً زائداً، وذلك بصفته جزءاً كبيراً من العمل الدءوب لتأسيس تحالف كان موجوداً سابقاً.

ثانياً، إنّ أنموذج التحالفات المطلوب يختلف، وبشكل هام، عن ذلك الذي كان خلال حقبة الحرب الباردة. فبعض نماذج التعاون، كتثبيت الدول الضعيفة، يمكن القيام بها بشكل أفضل على أساس التعددية والمؤسسات القوية. إلاّ أنّ معظم التعاون سيكون على أساس ثنائي أو إقليمي محدود. بالإضافة الى جزءاً كبيراً من هذا التعاون لن يكون له، والى حد بعيد، صفة المؤسساتية التي إتصفت بها أحلاف، كمنظمة الحلف الأطلسي (NATO)، خلال الحرب الباردة.

ثالثاً، أناقش إحتمال بقاء بعض مآزق التحالف التي كانت مصدر إزعاج للولايات المتّحدة في الحرب الباردة والفترة التي تلتها، بالرغم أن لها نظاهر مختلفة ذات صلة مباشرة بالحرب على الإرهاب. حيث ستبقى بعض المشاكل موجودة، كتوزيع الأدوار والعصبة المسلسلة، رغم أنّ أشكالها قد تغيرت. بالإضافة الى أنّه، وكما بالتحالفات السابقة، ستشكل الإختلافات حول المصالح ومفهوم التهديد مشاكل عدة. فالتحدي الخاص بالنسبة للولايات المتّحدة اليوم هو أنّ جهود تعزيز قدرات الأنظمة المحلية لمكافحة الإرهاب قد تقلل وتمنع فرص الإصلاح الديمقراطي. كما يجب على واشنطن أن تدرك بأنّ الحلفاء قد يفقدون شرعيتهم إذا ما عملوا مع الولايات المتّحدة مما يؤدي الى دعم الإرهابيين.

كما أنّ التعاون الأميركي، وبطريقة مشابهة، مع حلفاء متورطين بحروبهم الخاصة مع الجماعات الإسلامية، سيسبب العار للولايات المتّحدة وذلك بسبب الإجراءات اللاشعبية لهؤلاء الحلفاء، كما في الأنشطة الإسرائيلية في فلسطين والقمع الروسي في الشيشان.

وأنهي هذه المقالة بمناقشة أهداف الحرب على الإرهاب، وبأنّه لهذا السبب تمّ التحول عن قائمة من الحلفاء الأساسيين. إنّ بريطانيا، كندا، مصر، فرنسا، العربية السعودية وتركيا لا تزال بلداناً حليفة كما كانت خلال الحرب الباردة والحقبات التالية لها، في حين أنّ الصين، اليابان وكوريا الجنوبية تعتبر اقل أهمية عن السابق عندما يكون تركيز الولايات المتّحدة على محاربة القاعدة. كما أنّ هناك عدة بلدان موجودة على القائمة، وهي بلدان لم تكن مهمة قبل 9/11، وهي: أفغانستان، العراق، كينيا، مالي، نيجيريا، الصومال واليمن.

أمّا الشركاء الأكثر أهمية فهي الهند، أندونيسيا وباكستان وكلها بلدان تقع في قلب الحرب على الإرهاب. كما أقدم توصيات لتطوير التحالفات الأميركية ضد الإرهاب. وحتى تقوم الولايات بتطوير قدرتها على إنشاء حلفاء جدد والمحافظة عليهم والعمل معهم، فإنّ عليها أن تبذل جهوداً على الديبلوماسية، أكثر بكثير من السابق، وأن توضح بأنّها لن تقدم دعماً من تحت الطاولة لجميع الحكومات التي تحاول تبرير حربها مع المتمردين المحليين بإسم مكافحة الإرهاب، بالإضافة الى أنّ على الولايات المتّحدة تكريس إهتمامها لتطوير تقاسم المعلومات الإستخباراتية مع حلفائها، وذلك بإختراق وكالات مخابرات الدول المتحالفة، وإعادة هيكلة الجيش الأميركي بغاية التركيز، بشكل أكبر، على تقديم المساعدة في جهود مكافحة التمرد، للدول المتحالفة، وإحياء برامج تطوير المؤسسات الأمنية لدول أخرى.

وتحدد هذه المقالة، أولاً، طيف التحالفات الواسع والممكن، وتصف الإستراتيجية الأميركية الكاملة ضد القاعدة بصفتها مقدّمة لنقاش أوسع حول دور الحلفاء في هذه الحرب. ويحدد القسم الثاني من المقالة المجالات الإستراتيجية الأساسية التي بإمكان الحلفاء المساهمة فيها. ويقيّم القسم الثالث المآزق المتعددة المحتملة عند العمل مع الحلفاء في الحرب على الإرهاب. ويضع القسم الرابع المعايير والقواعد لإختيار البلدان من حول العالم، ويحدد ما هي البلدان الأكثر والأقل أهمية في الحرب ضد الإرهاب. وأنهي مقالتي بوصف نماذج التحالفات الضرورية لمكافحة الإرهاب وتقديم التوصيات لتطوير تعاون أميركي مع كل من الحلفاء الجدد والسابقين بهدف مكافحة الإرهاب.

الخلفية: تعريف التحالف، ونظرة شاملة على الإستراتيجية الأميركية.

إنّ تقييم الدور الصحيح للحلفاء في مكافحة الإرهاب يتطلب فهم موضوعَين غامضين ومربكين. الأوّل تعريفي: ما هو التحالف؟ والثاني يتعلق بتوضيح السياسة الأميركية المرتبكة والمربكة.

ـ المعاني العديدة لكلمة "التحالف"

التحالف كلمة تستخدم كمعنى لأمور عديدة، من التعاون المحدود الى التعاون المؤسساتي، كمنظمة الناتو. ويحدد Stephen Walt، وهو باحث كبير، التحالفات بشكل واسع: إنّ التحالفات هي إلتزام رسمي أو غير رسمي بالتعاون الأمني بين دولتين أو أكثر؛ ويوظف باحثون آخرون مصطلحات أخرى مثل "الإئتلافات"، الإصطفافات، والتوازن، لوصف الإختلافات حول هذه النظرية الواسعة. وإنّه من الضروري، ولأهداف عدة، التنقيب بعمق أكبر في الفروقات بين نماذج التحالف، لمكافحة الإرهاب الذي غالباً ما يتطلب تحالفات مبنيّة ومؤسسة على خلاف حلف الناتو أو تحالفات الحرب الباردة الأخرى.

وتاريخياً، فإنّ قوة تحالف ما كانت تتطلّب علاوة على قوة وسلطة أفراد التحالف، مستوى الإلتزام وإستعدادهم لوضع الهواجس الوطنية في مرتبة أدنى من تلك التي لحلفائهم، وهذه أيضاً أمور أساسية. إنّ معظم الدول تجد قوة التحالف أقل فعالية، وبالتأكيد أقل إعتماداً عليها، من القوة الداخلية بسبب الغموض الذي يتعلق بشركائهم وما إذا كان هؤلاء سيتصرفون عندما يكون الموقف صعباً، وحتى لو تصرفوا فإنّ صعوبات التنسيق ستقلل من التفاعلات المحتملة لجهة إستخدام القوة أو السلطة السياسية. وعلى كل، فإنّ تحالفات مؤسساتية وأكثر إندماجاً بإمكانها أن تكون، عادة، أكثر فاعلية، وذلك ينسحب على قوة أعضائها لأنّهم يتقاسمون بيروقراطية مشتركة، عقائد عسكرية، نظام داخلي قابل للتشغيل، وإجراءات مشتركة أخرى.

وتقليدياً، كانت المقايضة لأجل الإندماج والمتعلقة بنشاط التحالف والكلفة الأكبر لضمان الإندماج بواسطة القوات العسكرية القابلة للتشغيل، والتدريب المشترك إلخ...، غير منضبطة وطنياً، كثيراً.

بإمكان التحالف تكوين أفكار مبعثرة بصفتها وجهات نظر حول سلسلة من الأفكار المتقاربة تتدرج من تعاون أول مرتجل من جهة الى بيئة عسكرية مندمجة، من جهة ثانية. إنّ التقلبات والمتغيرات المختلفة التي تؤثر على قيمة تحالف ما تتضمن الإمتداد والكلفة (المالية والبشرية) للمساعدة المقدمة، المدة المتوقعة للتعاون، مستوى الإندماج، التنسيق أثناء التعاون، درجة المؤسساتية الإجمالية.

(الرسم صفحة 8 +كتابة "الرسم 1. العمق والإتساع اللذان تتصف بهما التحالفات" تحت الرسم)

إنّ الرسم الأوّل يمثل ذلك التحالف نظرياً، مصوراً قوة تحالف ما من خلال عمقه (مستوى الإندماج) وإتساعه (المجموعة الكاملة للأهداف الإستراتيجية للأعضاء)، ويمثل حلف الناتو قمة إندماج التحالف. حيث أنّ أعضاءه لم يعملوا فقط في مكافحة الإتحاد السوفياتي، فقط، وإنّما عملوا أيضاً على إدارة قضايا أخرى، كالتدخل في البلقان. وأثناء الحرب العالمية الثانية، كان لدى الولايات المتّحدة والإتحاد السوفياتي مصلحة عالية جداً بالعمل معاً ضد ألمانيا النازية، إلاّ أنّ العمل المؤسساتي كان محدوداً للغاية. كما تعاونت الولايات المتّحدة وإيران بطريقة رخوة خلال الحملة العسكرية في أفغانستان والتي كانت بقيادة الولايات المتّحدة، وذلك عندما وافقت طهران على إنقاذ طيارين أميركيين تمّ إسقاطها على حدودها. إلاّ أنّ درجة المصلحة المشتركة كانت أقل بكثير من المجهود الأميركي- السوفياتي ضد ألمانيا. فواشنطن والنظام الإيراني حافظا على خلافات واسعة وكان مدى التعاون محدوداً جداً لجهة نطاقه ومدته.

وبالمقابل، تعمل الولايات المتّحدة وبريطانيا بشكل وثيق حول سلسلة من المسائل تتخطى بشكل كبير أجندتهما المشتركة في حلف الناتو، وبعض هذا التعاون هو تعاون مؤسساتي (كتقاسم المعلومات الإستخباراتية). وأخيراً هناك منظمات دولية- معروفة في الخارج كمنظمات "تحالف"- كمنظمة إتحاد البريد العالمي (UPU)، والتي لا تملك عضوية واسعة للغاية ودرجة مؤسساتية عالية، إلاّ أنّها لا تركز سوى على قضية ضيقة للغاية.

وقد إعتمد دمج التحالف، وبشدة، على أمور ثلاثة: المصالح المشتركة، القيم المشتركة، وفائدة التعاون العسكري المندمج. فالتهديد المشترك، طبعاً، يقود الدول للعمل معاً بشكل وثيق، كما أنّه المتغير الأكثر أهمية لجهة إنتاج تحالفات قوية.

فالخطر السوفياتي، مثلاً، وحد أعضاء حلف الناتو. إلاّ أنّ الخطر ليس العامل الوحيد الذي يؤثر على تماسك التحالف وشدته. فعلى الرغم أنّ الديمقراطية لم تكن معياراً للعضوية، فإنّ معظم بلدان حلف الناتو كانت بلداناً ديمقراطية مع إرث ثقافي مشترك.

وخلال الحرب الباردة، ركّز مخططو التحالف على النهاية الأكثر إندماجاً لسلسلة أفكار متقاربة بسبب طبيعة التهديد- القوة العسكرية السوفياتية التقليدية- الذي تمت محاربته بشكل أفضل بواسطة القوة المندمجة. وقد إعتمدت القوة العسكرية الفعالة، وبشدة، على القيادة الصحيحة، دمج القوات، وعلى وسائل أخرى كتفاعل وتوافق الجيوش من البلدان الغربية المختلفة.

فالبنية التعددية الكبيرة كانت غاية بحد ذاتها، حيث أنّ زيادة الأعضاء كان يعني قوة أكبر. بالإضافة الى أنّ منع حصول ثغرة في الجبهة تطلّب تعاوناً من الجميع لدرء الخطر. ولم يكن هناك تشجيع على التعاون المرتجل. فمثلاً، إعتبر قرار فرنسا بالإنسحاب من حلف الناتو بصفته يشكل أزمة رغم أنّ باريس ظلّت جزءاً من التحالف الغربي وبشكل أوسع. كما أنّ بعض أوجه الرد على التهديدات التي كانت أقل مدعاة للقلق، والمتعلقة بالصراع التقليدي، كتطور برنامج نووي ما، أو الإستخبارات السياسية المعادية للسوفيات، ولم تكن تتم على مستوى حلف الناتو.

وتبحث بقية المقالة عن التحالفات، وتركز على الأنشطة التي تحوي تعاوناً منتظماً بدلاً من التعاون المرتجل. إنّ هذا التعاون قد يصبح مؤسساتياً وقد لا يصبح كذلك، فهذا التعاون المنتظم له فوائد مختلطة لجهة مكافحة الإرهاب. وفي القسم الأخير، أوضح تماماً درجة المؤسساتية الضرورية لأوجه مكافحة الإرهاب الهامة والمتعددة، وكيف على الهيكليات المتعددة أن تكون.

ما هي إستراتيجية الولايات المتّحدة لمحاربة الإرهاب؟

إنّ الدور الصحيح للحلفاء يمكن فهمه فقط في سياق الإستراتيجية الأميركية الكلية لمحاربة القاعدة والمنتسبين إليها. وعلى كل، فإنّ إستراتيجية الولايات المتّحدة متحولة وغامضة.

ومن خلال إستخراج وثائق سياسية حكومية مختلفة، وخطب القادة الأميركيين، وأنشطة الحكومة الفيدرالية (وحيث لم تطبق الولايات المتّحدة القول بالفعل)، إستطعت أن أحدد ما أعتقد أنّها المكونات والصفات الأساسية للإستراتيجية الأميركية، مرتبة حسب الأولويات بحسب حكمي على قيمتها ووزنها النسبي. وعلى كل، فإنّ وفرة الوثائق والتصريحات تشكل، بأفضل الحالات، درجة من الإرتباك السياسي وفي أسوأها نقص الإستراتيجية المتجانسة.

أوّلاً، تسعى الولايات المتّحدة لتدمير المنظمات الإرهابية، خاصة تلك التي لها إمتدادات عالمية. إنّ تدميراً كهذا قد يتأتى من ضربات عسكرية مباشرة للخلايا الإرهابية وبنيتها التحتية. وعادة ما تستخدم الولايات المتّحدة إستخباراتها ومؤسسات فرض القانون لإعتقال ومطاردة وإعاقة حركة الإرهابيين وجعل مسائل التجنيد، التنظيم، التخطيط، والتحويل من دين لآخر وكذلك مواصلة الهجمات أمراً صعباً عليهم.

ثانياً، إنّ الولايات المتّحدة تعارض الدول التي ترعى الإرهابيين أو تقدّم لهم ملاذاً، حيث أنّ واشنطن لا تتسامح مطلقاً بمسألة الإرهاب وتدفع كل الدول للعمل معاً لتجفيف مصادر التمويل للإرهابيين وعدم تأمين المكان لهم للتجنيد والتدريب، هذا عدا عن الحديث عن رعاية الإرهاب.

إنّ الأنظمة اللامتعاونة، كطالبان في أفغانستان، سوف يتم إجبارها على التعاون أو الإطاحة بها إذا كان الأمر ضرورياً. كما أنّ واشنطن تضغط على بلدان تقوم بتطوير أمنها الداخلي لمنع القاعدة من العمل سراً، كما حدث في ألمانيا قبل 9/11. وستحاول الولايات المتّحدة، حسب ما ترى الأمر مناسباً، تطوير قدرات الدول الضعيفة التي قد تقع فريسة للإرهابيين رغم جهود النظام العالمية لقمعهم. وقد عبّر عدد من الخبراء عن هواجسهم بأنّ القاعدة والمنتسبين إليها قد ينالوا اللجوء، وبذلك ينمون في مناطق لا قانون فيها في قارتي آسيا وأفريقيا.

ثالثاً، وعلى الرغم أنّ القادة الأميركيون يتحدثون بشكل دائم عن الحرب على الإرهاب، فإنّهم وعند الممارسة يركزون جهدهم على القاعدة وأتباعهم. لكن وكما تصر على القول اللجنة الوطنية للهجمات الإرهابية في الولايات المتّحدة: "لكن العدو ليس الإرهاب" فقط، حيث أنّ بعض الأعداء يعتبر شراً عاماً وشاملاً.

إنّ هذه الضبابية تضعف الإستراتيجية وتجعلها غير واضحة. إنّ التهديد المدمر في هذه اللحظة التاريخية هو تهديد أكثر تميزاً. إنّه التهديد الذي يشكله الإرهاب "الإسلامي"- خاصة بشبكة القاعدة، أتباعها وإيديولوجيتها. ولم تبدل الولايات المتّحدة، وبشكل بارز، من سياساتها، حتى بعد أحداث 9/11 بخصوص حزب الله، حماس، نمور التاميل وجماعة FARC (Fuerrzas Armadas Revolucionaries de Columbia) أو مجموعات إرهابية قيادية أخرى.

رابعاً، إنّ كثيراً من الجهد المنصب على الإرهاب ضد الإرهاب مرتبط بالجهود ضد حركات التمرد الإسلامية، والتي توظف أعمالاً عسكرية من نوع حرب العصابات، كما توظف خلايا إرهابية. وقد دعت منظمة القاعدة وناصرت حركات التمرد في كشمير، أفغانستان، الشيشان، الجزائر، مصر، الفيليبين وأوزبكستان من بين دول أخرى، حيث أنّ حركات التمرد تمد القاعدة بالقوة البشرية الكبيرة، بالإمتداد المحلي، وبالقدرات اللوجستية.

بالإضافة الى أنّ الأسباب الإقليمية غالباً ما تحث وتحفز المجندين المحليين على الإرهاب، حيث أنّهم قد أصبحوا أكثر إنفتاحاً على رسالة القاعدة الواسعة.

وفي الواقع، فإنّ القاعدة، وتاريخياً، كانت قد كرّست من أموالها الكثير جداً وكذلك من قواها البشرية لدعم حركات التمرد بدلاً من إدارة عمليات إرهابية. كما أنّ المتمردين من جهتهم، يحصلون على الكثير من التمويل والقوة البشرية الضروريان إذ ما إستطاعوا ربط أسباب تمردهم بالجهاد الإسلامي الواسع والذي تؤازره القاعدة وتتفوق فيه. ولذا، فإنّ مقداراً كبيراً من الحرب على الإرهاب هو مجهود مركز ضد حركات التمرد الإسلامية.

وبالنسبة للقاعدة، تعتبر حركات التمرد أساسية وحيوية لأسباب عدة. أولاً، تعتبر هذه الحركات وسيلة من وسائل تجريد السلطة للدولة، وهو هدف طويل الأمد للحركات الإسلامية. ثانياً، إنّ حركات التمرد وسيلة هامة لدعم ومساندة المظهر الخارجي للقضية بكاملها. وعن طريق التلاعب بآلام الناس وشعورهم بالظلم في بلدانهم، وهو ما بإمكانه أن يشكل عامل جذب واسع، (قمع الروس للشيشانيين، أو الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين)، فإنّ القاعدة تضيف تألقاً وتميزاً لقضيتها عن طريق المشاركة. ثالثاً، تؤدي حركات التمرد دور الحاضن بالنسبة لعضوية المنظمة مشكّلة روابط شديدة من خلال نزاع مسلّح، مما يسمح للقاعدة بالتخلص من المجندين الذين يحتمل عدم إلتزامهم العالي. ولهذه الأسباب مجتمعة، يتطلب كبح جماح القاعدة عملاً ما ضد أتباعها من المتمردين. ونادت الولايات المتّحدة الى تشكيل البيئة العالمية لمنع إنتشار الإرهاب، وتنادي "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب" بالتخفيف من الحرمان، ومن النزاع السياسي ومن مشاكل أخرى جوهرية قد يستغلها الإرهابيون. وقد دعا الرئيس بوش وقادة آخرين الى أن تحل الديمقراطية في الشرق الأوسط بصفتها وسيلة دعم مؤثرة على الإرهاب. وبميزان التواضع، هناك تسليم وتوافق عالمي حول أنّ من الضروري لديمقراطية عامة، وأفضل أن تمتد ولتشكل رأي الشعوب المسلمة.

إنّ هذه النداءات الواسعة في مخاطبة القضايا الأساسية لم تلقَ نفس المستوى من الإهتمام، كالأهداف المذكورة آنفاً. وحتى الآن، فإنّ العديد من النزاعات الظاهرة للعيان والمرتبطة بالإرهاب كالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والنزاع الهندي- الباكستاني حول كشمير، لم تلق سوى إهتمام ضئيل نسبياً بالرغم من المزاعم العديدة بأنّها تغذي الإرهاب وتؤدي الى تشكيل شبكات أوسع.

وفوق ذلك، كرست الولايات المتّحدة قليلاً من المال للتخلص من "الأسباب الأساسية" للإرهاب أو لأجل تطور الدفاع الوطني. وعلى كل، فإنّه من غير الواضح ما هي الأسباب الأساسية للإرهاب المرتبطة بالقاعدة (وهو أمر يجب أن يشكل أولوية بالنسبة للباحثين). كما أنّ الدفاع الوطني يفتقد الى الكثير. ولا تزال الديبلوماسية العامة وجهود دمقرطة الشرق الأوسط (خارج العراق) مهملة وينقصها التمويل. وفي تشرين أول 2003، وجدت مجموعة إستشارية حكومية، كان يرأسها السفير الأسبق إدوارد دجيرجيان، بأنّ الديبلوماسية العامة الأميركية "أصبحت بالية وتفتقر الى التوجه الإستراتيجي والموارد".

دور الحلفاء في مكافحة الإرهاب

إنّ الحلفاء، نظرياً وعلمياً، أساسيون لمكونات الإستراتيجية الأميركية الأربع كلها. فالمساهمات المتحالفة المستمدة من هذه الإستراتيجية تتضمّن:

1) تأمين المعلومات الإستخباراتية وإعاقة حركة الإرهابيين من خلال فرض القانون بحزم.
2) مواصلة عمليات مكافحة التمرد.
3) إزدياد الضغط على الدول الراعية للإرهاب وتعزيز الدول الضعيفة أو الفاشلة.
4) إضافة المشروعية.

- التعاون الإستخباراتي وإعاقة فرض القانون

ربما يكون الدور الأهم للحلفاء هو تأمين المعلومات الإستخباراتية. وكما يناقش Paul Pillar:

إنّ المشكلة الأساسية التي يشكلها الإرهاب بالنسبة للإستخبارات، رغم بساطتها، فإنّها محبطة. إذ تضع مجموعة من المتآمرين تصوراً ما لمؤامرة، ولا يعلم بنواياهم سوى قلّة من المتآمرين ورغم أنّهم قد يتلقون مساعدة من آخرين، فإنّهم لا يذكرون شيئاً عن مؤامرتهم لأي شخص لا يثقون به تماماً، ولا يتواصلون حول خططهم بشكل يمكّن الغير من إعتراض سبيلهم وقطع الإتصال... يعيشون ويتحركون بشكل طبيعي وبطريقة لا تلفت الأنظار، كما أنّ أيّة تحضيرات لا يمكن القيام بها خلف الأبواب المغلقة، فإنّهم يقومون بها كجزء من تلك التحركات. المشكلة: كيف نتعلم من المؤامرة؟

كما أنّ Pillar يؤكّد على أنّ "هدف الإستخبارات ليس الإرهابيين الثابتين كذلك، إنّما هو أي شخص قد يلتزم الإرهاب في المستقبل".
إنّ الطبيعة العالمية للقاعدة تشكل تحدياً إستخباراتياً إضافياً، حيث يتطلب ذلك من الولايات المتّحدة إقتفاء آثار أنشطتهم في عشرات البلدان في الشرق الأوسط، أوروبا، جنوب آسيا، أفريقيا، وجنوب شرق آسيا. فمن المحتمل أنّ الولايات المتّحدة تملك إمكانات إستخباراتية مستقلة وقوية في عدد من هذه البلدان، لكن من غير المحتمل بشدة أنّ أميركا ستكون قوية في كل مكان، حيث أنّه، وبشكل خاص، من المحتمل أن تحتاج واشنطن الى مساعدة في مناطق لم تكن تشكّل أولويات إستخباراتية تقليدية ابلنسبة للولايات المتّحدة، كأفريقيا وجنوب شرق آسيا.
وحتى لو كان للولايات المتّحدة مصادرها في البلد، فإنّ الحلفاء يقومون بعمل أفضل لجهة جمع المعلومات على المستوى المحلي، خاصة إذا كانت الإستخبارات البشرية ضرورية. فاللغة المتقنة والمعرفة الثقافية، والقدرة على إستخدام القوانين المحلية لصالحك، والتزود بالقوة البشرية للشرطة لزيادة المراقبة والترصد للمشتبه بهم، والقدرة على فرض الضغوط على عائلات أو إغرائها للإستدلال على المشتبه بهم. إنّ هذه الأمور كلها ما هي إلاّ من صلاحيات المسؤولين المحليين.
وقد يكون للحلفاء كفاءات متفوقة بالإستجواب من خلال معرفتهم بالثقافة وقدرتهم على ممارسة الضغط على أفراد العائلة وإستعدادهم لإستخدام القوة معهم، حيث أنّ الحلفاء هم الأكثر إحتمالاً بأن يكونوا عملوا على تدريب مجموعة من الموظفين الذين يتحدثون اللهجات المحلية الخاصة للإرهابيين المشتبه بهم.
بالإضافة الى أنّه بإمكان الحلفاء النفاذ الى عائلات المشتبه بهم لزيادة الضغط للقيام بالتعاون. كما أنّه، وبحسب مقالة في Washington Post بقلم Dana Priest، قامت الولايات المتّحدة بترجمات فورية لمواقفها كجزء أساسي من مكافحة الإرهاب، مرسلة المشتبه بهم للإستجواب الى مصر، المغرب، الأردن، سوريا والعربية السعودية من بين بلدان أخرى أيضاً.
فكما أعلن أحد المسؤولين الأميركيين قائلاً، "نحن لا نقوم برفسهم لإخراج القذارة من داخلهم، إنّما نرسلهم الى بلدان أخرى حيث يقومون هناك برفسهم لإخراج القذارة منهم".
إنّ قائمة الدول التي لديها إمكانات إستخباراتية قوية حول القاعدة وأتباعها تقيم علاقة متبادلة مع الدول التي تعاني من مشكلة الإضطراب الإسلامي. إنّ علاقة كهذه ليست صدفة: فلأجل البقاء في السلطة، فإنّ هذه الأنظمة، وبسبب الضرورة، كان عليها تطوير معرفتها ضد هذا الخصم. فالقاعدة تعارض عدد من أقوى الأنظمة في العالم، كما أنّها معادية للغاية لعدد من الأنظمة في العالم الإسلامي، خصوصاً مصر، الهند، العربية السعودية، أفغانستان وباكستان. وقد واجهت كل من الأردن، مصر، العربية السعودية، سوريا، باكستان، والجزائر حركات تمرد خطيرة أو إرهاباً ذا روابط إسلامية في العقد الماضي.
وليس غريباً أنّ الدوائر الأمنية في كل هذه الدول تملك معلومات هامة حول الإسلاميين المحليين وكذلك القاعدة. فالداعمون السابقون (أو الحاليون) للمنظمات الجهادية، كالسودان وباكستان هم، وبشكل خاص، حلفاء ذوي قيمة عالية.
فإذا ما عملوا من الولايات المتّحدة، فإنّ الثمن هو التخلي عن الراديكاليين، أو على الأقل إغضابهم بواسطة العمل مع الفريقين. بالإضافة الى أنّ هؤلاء الحلفاء يأتون بمعلومات إستخباراتية مهمة حول أصدقائهم السابقين.
كما أنّ هناك عدد من البلدان خارج منطقة الشرق الأوسط التي لديها حضور إستخباراتي بارز، والتي بإمكانها أن تساعد في الحرب ضد الإرهاب. فإسرائيل، فرنسا، وبريطانيا كلها تملك وجوداً إستخباراتياً قوياً بما يتعلق بالمنظمات والشبكات الإسلامية.
فالإستخبارات وفرص النظام يسيران معاً يداً بيد. فإذا ما كان بالإمكان تحديد مكان الإرهابيين وإعتقالهم، فإنّ ذلك قد يقود الى إدانتهم وبالتالي سحبهم من الشوارع. فإعتقال الإرهابي هو عادة أفضل من قتله، حيث أنّ الإستجواب الناجح يمكن أن يقود الى تحديد مواقع إرهابيين آخرين أو الى معرفة المنظمة بشكل أفضل. كما أنّ عملية إعتقال أدنى الأفراد يمكن أن ينتج عنه معلومات قيّمة يمكن تقاسمها مع الولايات المتّحدة.
وبحسب مقالة للواشنطن بوست بقلم Bob Woodward، فإنّ وكالة الإستخبارات المركزية CIA تعمل بإنتظام مع عشرات الدول حول العالم للحصول على تفاصيل تتعلق بالإرهابيين المشتبه بهم.

- المشاركة في مكافحة التمرد

وكما أنّ الحلفاء أساسيون في جمع المعلومات، فإنّهم أيضاً حاجة ضرورية في مكافحة التمرد بنجاح، وتكون المشاركة في مكافحة التمرد أفضل من خلال إستخبارات عالية وفعالة، وبذلك فإنّ نفس المساعدات المطبقة بخصوص جمع المعلومات تطبق أيضاً بقضايا مكافحة التمرد، حيث الحلفاء غالباً ما يتفوقون بمعرفة المعلومات المحلية الخاصة بالعدو، وسكان المنطقة، وطوبوغرافيا المنطقة وهكذا، مما يجعل فرص النجاح أكثر إحتمالاً. بالإضافة الى أنّه من المحتمل أن يكون لدى الحكومات المحلية رغبة أكبر للحرب مما لدى الولايات المتّحدة، لأنّ بقاء هذه الحكومات أو سلامة حدودها على المحك. وبذلك، فإنّها تكون على إستعداد لأن تتحمل سقوط ضحايا أكثر- وأن تنزل الأذى- في صراع، وأن تنفق ثروة مهمّة في سبيل ذلك. وأخيراً، وهو الأهم ربما، فإنّ دور الولايات المتّحدة الشديد في مكافحة التمرد قد يشكل عدم مصداقية للحكومة التي هي موضع تساؤل، ويؤدي الى رد فعل قومي ومساعد للمتمردين الإسلاميين.
ولحسن الحظ، فإنّ عدداً من الحلفاء قد يسعون الى دعم أميركي في جهودهم لمكافحة التمرد. وبالرغم أنّ الولايات المتّحدة لديها مصلحة إلحاق الهزيمة بحركات التمرد الجهادية، فإنّ هذه المصلحة عادة ما يتم تقزيمها بهواجس الحياة أو الموت للحكومة المضيفة.
فالولايات المتّحدة بإمكانها تقديم التجهيزات التي ستدعم بشكل كبير، القوّة النارية للحكومة وقابلية تحركها. أمّا ما هو أهم، فهو أنّ بإمكان قوات العمليات الخاصة الأميركية تقديم التدريب. ذلك لمساعدة الجيوش الإقليمية لتصبح أكثر فاعلية في مكافحة تحركات العصابات. كما أنّ برامج المساعدات الأميركية بإمكانها أن تزيد من دعمها للحكومة عن طريق تطوير سبل الحياة في المجالات الأساسية.

- الضغط على الدول الراعية للإرهاب ومساعدة الدول الضعيفة

إنّ الحلفاء مفيدين أيضاً لأجل الضغط على الدول الراعية للإرهاب من خلال تحالف عسكري وإقتصادي تقليدي، حيث من المحتمل أنّ هذه الدول ستعمل على مقاومة الضغط الأميركي إذا ما إعتقدت بأنّ دولاً قوية أخرى، أو دول يعتبرونها بمثابة الداعمة المحتملة لها لأسباب إيديولوجية، لن تقوم بإدانتها. وبذلك، فإنّ الحلفاء الذين يقدمون نفوذاً إقتصادياً، عسكرياً وديبلوماسياً سيكونوا مفيدين في مكافحة الدول الراعية للإرهاب، تقليدياً.

وعلى كل، وبعد سقوط طالبان، فإنّ القاعدة لا تتمتّع بدولة راعية لها. بل إنّ مشكلة الرعاية الأولى بالنسبة للقاعدة مرتبطة بما يدعى الراعين السلبيين- الدول التي تغض النظر عندما تعمل المنظمة على أراضيها- أو الدول الضعيفة التي تحاول قمع القاعدة، ولكنّها تفشل بذلك.

وبالإمكان محاربة الرعاية السلبية للإرهاب بمختلف الطرق. وإنّ عدداً من أهم هذه الطرق يتضمن محاولات إشعار النظام بالخجل حتى يتعاون- أمّا العقوبات، فهي طريقة أكثر قوة إذا ما إشتملت على إدانة دولية، بما أنّ النظام معارض للولايات المتّحدة فحسب.

وبإمكان الحلفاء المساعدة بنبذ الراعين السلبيين ديبلوماسياً وإقتصادياً أو إجتذاب شعوبهم للتخلص من دعم الإرهابيين. ويمكن للحفاء أن يكونوا أساسيين لجهة مساعدة الدول الضعيفة أو الفاشلة، حيث أنّ بإمكانهم تأمين التدريب للدوائر الأمنية، أو تقديم المال لإعادة الإعمار وكذلك الخبرة لإعادة بناء البنية التحتية والتأسيس لحكم القانون، وأبعاد هامة أخرى تتعلق بإعادة الإعمار. وبإمكان الحكومات الخارجية أن تلعب دوراً قيماً في توفير الأمن، وإلاّ فعليها تقديم المساعدة في إعادة بناء البلدان المدمرة. إنّ دوراً كهذا يعتبر مكلفاً للوقت والمال.

وقد يستلزم الحكومات المحلية عقوداً من الزمن قبل أن تفترض أنّها أصبحت قادرة على تحمّل مسؤولياتها الأمنية.

إنّ تنسيق هذه المهمات بالشكل الأفضل، وكما سيتم الإشارة إليها، لن يكون من خلال الهيكليات الثنائية أو المتعددة، وإنّما من خلال المنظمات الدولية كالأمم المتّحدة والبنك الدولي. وعلى كل، ولإنجاز هذا التنسيق، فسيكون على الولايات المتّحدة أن تعمل مع الشركاء الأساسيين ليكون التنسيق أولوية ولضمان العمل.

- إضافة المشروعية

إنّ حضور الحلفاء يعتبر رديفاً للمشروعية الكاملة لجهود الولايات المتّحدة في الخارج. وبدورها، فإنّ المشروعية الإضافية تقلل من المعارضة المحلية للتعاون مع الولايات المتّحدة. وفي الواقع، فإنّ الإفتقار الى الحلفاء يؤدي الى أن تتمتع قضية الإرهابيين ببعض التعاطف، وبذلك يتمتعون أيضاً بدرجة من الشرعية. إنّ دعماً محلياً كهذا مفيد، بشكل خاص في أجزاء من العالم (بما في ذلك كل العالم الإسلامي تقريباً)، حيث الولايات المتّحدة لا شعبية لها، وحيث يمكن أن تتم مقاومة عدد من المبادرات الأحادية لأنّها، وببساطة، تحمل ختم الولايات المتّحدة.

كما أنّ الحلفاء يمنحون شرعية إضافية في الوطن، الأمر الذي يشكل تحديداً، مصلحة هامة بما أنّ عدد من وسائل مكافحة الإرهاب غير مقبولة الى حد كبير. إنّ الدعم الدولي بإمكانه مساندة حجج القادة الأميركيين، مما يؤدي الى إقناع المستمعين والحضور بأنّ أهدافهم وتكتيكاتهم المعنية مبررة. إنّ دعماً كهذا يعتبر هاماً، تحديداً لأجل أدوات مكافحة الإرهاب التي هي موضع خلاف، كالإحتجاز الوقائي، أهداف القتل، الأداء الإستثنائي، وممارسات أخرى لا نموذجية من ممارسات فرض القانون المحلي أو عمليات زمن الحرب الإعتيادية.

فعلى سبيل المثال، لقد رأت فرنسا أنّ الدعم المحلي للبرنامج القوي لمكافحة الإرهاب هو دعم متآكل إثر الحرب في الجزائر، عندما إعتبرت عدّة طرق لمكافحة الإرهاب طرقاً غير شرعية.

- معايير إضافية

إنّ المعايير المذكورة آنفاً مرتبطة مباشرة بالإستراتيجية الأميركية ضد القاعدة. فأبعاد التحالف يجب أن تضع في إعتبارها عاملين إضافيّين: ما إذا البلد يعاني حالياً، قد يكون كذلك قريباً، من عنف مرتبط بالقاعدة أو كان للقاعدة حضور بارز، أو أنّه (أي البلد) جزء من تحالف أميركي موجود.

- الضحايا والمسهلين

إنّ "مسرح" مكافحة الإرهاب محدد، وبجزء كبير منه، بالمكان الذي يكون فيه للقاعدة أو أتباعها حضور بارز. ولكي تنتصر الولايات المتّحدة في هذه الحرب، يجب أن تكون قادرة على تدمير أو إعاقة حركة القاعدة في هذه المناطق. حيث تقوم القاعدة أو التابعين لها، وبمناطق معينة وهامة، بمهاجمة النظام المحلي وتشمل أفغانستان، الجزائر، مصر، أندونيسيا، العراق، الأردن، كشمير، ليبيا، المغرب، باكستان، والعربية السعودية.

أمّا في كينيا، موريتانيا، واليمن فقد كان مستوى العنف المعادي للنظام من قِبَل الإسلاميين، محدوداً. إلاّ أنّ أتباع القاعدة سوف يضربون في هذه البلدان ويستخدمونها لإدارة تفاصيل العمليات. ومع ما تقدم من التوجه الإسلامي للقاعدة، فليس غريباً أن تكون هذه البلدان هي، وبشكل أولي، في العالم الإسلامي.

وقد قامت القاعدة أيضاً بغزوات بين الشتات المسلم- وهذا جمهور آخر. إنّ الإحتقار والعدائية الأوروبية تجاه تكيف الأقليات المسلمة لعادات وتقاليد المجتمع الأوروبي ترك لدى مجتمعات كبيرة شعور بالمرارة وقابلية للتجنيد والإنخراط في القاعدة: نسبة المسلمين في المملكة المتّحدة وألمانيا تبلغ 3 بالمئة، في حين أنّ الصورة في فرنسا قد تكون مضاعفة.

إنّ هذه النسب تعتبر صغيرة، وبالطبع فإنّ الأكثرية الساحقة لا تدعم الإرهاب. وعلى كل، فإنّ بضع مئات من الداعمين من بين هؤلاء الملايين يعتبر مشكلة بعينها، بما أنّ المسلمون الأوروبيون قادرين على أن يكونوا أكثر فعالية في الغرب من الراديكاليين الآتين من العالم الإسلامي الذين تنقصهم اللغة والألفة مع المحيط. كما أنّ هذه الشبكة كان قد سبق لها وقدمت المساعدة الى المجاهدين الذين يحاولون محاربة

الولايات المتّحدة في العراق (رغم أنّ حجم هذه المساعدة تم تقزيمها بواسطة جهود حقيقية غير مرتبطة بالمجاهدين)؛ كما يحاولون القيام أو يواصلون القيام بهجمات في فرنسا، إسبانيا، بريطانيا وبلدان أخرى. وبحسب ما يقال، فإنّ القاعدة حاولت بناء هذه الشبكة منذ 9/11.

إنّ منع المجاهدين من تحقيق النصر يتطلب ضمانة عدم سقوط دول في أيديهم، حيث أنّ أفغانستان تحت حكم الطالبان والسودان تحت تأثير الترابي كلاهما برهانان على مدى الخطر الذي يمكن أن تشكله دولة بقيادة جهادية. ففي المثلين السابقين، ساند النظام مجموعات متنوعة من الإرهابيين (بما فيها القاعدة) ودعمت حركات التمرد الإسلامية على حدودها. ولحسن الحظ، كانت السودان وأفغانستان دولاً ضعيفة بشكل إستثنائي. إنّ بلداً ما غنياً بالموارد الطبيعية كالعربية السعودية قد تكون، وإستثنائياً، أكثر خطراً، بما أنّ المجاهدين سيتوفر لديهم المال والسلاح بشكل أكبر بكثير بحي يمكّنهم ذلك من مواصلة أهدافهم (وإنّ السيطرة على بلد كالعربية السعودية هو إحدى أهداف القاعدة العليا).

أمّا البلدان التي يجب وضعها تحت المجهر بالإضافة الى السعودية هي إندونيسيا، العراق، نيجيريا، وباكستان. وتواجه إندونيسيا، بالطبع، مجموعة إرهابية إسلامية محترفة هي "الجماعة الإسلامية"، والتي كانت قد أدارت عدة هجمات إرهابية ضد النظام وضد أهداف خارجية، وأكثرها تمييزاً تفجير الديسكوتيك في بالي في شهر تشرين أوّل 2002، والذي تسبب بمقتل 202 شخص، كان بعضهم من السياح الأستراليين. وتظل إندونيسيا مرتعاً للإضطراب مع مشاكل إثنية وطائفية لا تعد ولا تحصى.

أمّا في العراق، فإنّ حركات التمرد الحالية ضد الحكومة العراقية المسنودة أميركياً متفرّعة من المشاكل، وبعضها فقط مرتبط بالمجاهدين المحليين أو الأجانب. وعلى كل، فإنّ محافظة الأنبار في العراق بدأت تصبح أرضاً لتدريب المجاهدين ومنطقة لتشكيل علاقات. وإنّ التأكيد على هؤلاء المجاهدين لا يهيمنون على حركة التمرد الحالية يعتبر أمراً حيوياً للحرب ضد القاعدة.

كما أنّ نيجيريا تواجه أيضاً مجموعات إرهابية تتبنى الإيديولوجية الجهادية. وقد حصلت صدامات بين مجتمعاتها المسلمة والمسيحية في السنوات الأخيرة حول قضايا كفرض القانون الإسلامي في أجزاء من البلاد، والتقسيم الكامل للسلطة. إنّ فقر البلاد، الفساد، والحكومة البائسة كلها أمور تجعل من نيجيريا المرشح الأوّل للقلاقل والإضطرابات التي بالإمكان إستغلالها. وقد إستبدلت عدة مناطق إسلامية التشريع الجنائي العلماني بالقانون الإسلامي.

وتعاني باكستان، طبعاً، من عدد من المجموعات الجهادية (وأخرى راعية لها). وعلى كل، فإنّ الوضع في باكستان قد يصبح أسوأ مع المجاهدين الناشطين في كشمير الذين أصبحوا أقرب الى القاعدة- وهو ما يظهر أنّ جماعة Lashkar-e-Tayyiba قد قامت به في الأشهر الأخيرة.

كما أنّه، ومع سقوط الطالبان، قام عدد من عملاء القاعدة بإعادة تموضعهم في المدن الباكستانية وبالأجزاء النائية من البلاد التي تفتقد بشدة الى سيطرة الحكومة عليها. إنّ سقوط بلد كباكستان بأيدي المجاهدين يمكن أن يكون، وبالتحديد، كابوساً مع إمتلاك البلاد لترسانة نووية.

وكوننا في دائرة الخطر، فإنّ ذلك يعطي الحلفاء حافزاً معيناً للعمل مع الولايات المتّحدة. وكما أشار Steven David قبل عقد من الزمن، قد يكون على قادة دول العالم الثالث التركيز على مكافحة التهديدات المحلية بدلاً من الأخطار الخارجية. فالقاعدة وحلفائها يشكلون، تماماً، هذا التهديد.

وليس غريباً أنّ الولايات المتّحدة لم تجد مشكلة كبيرة في إقناع حلفاء محبطين كالعربية السعودية، فرنسا، وسنغافورة حول الحاجة للتعاون ضد القاعدة، بالرغم من الخلافات حول حشد من القضايا والمسائل.

أمّا المشكلة الأدق، فهي حمل دول كهذه على التعاون بخصوص أتباع القاعدة الذين قد لا يشكلون، الى الآن، تهديداً مباشراً لها.

وحتى لو كان هناك خطراً ضئيلاً لجهة سقوط النظام (لنقل في إندونيسيا، كينيا، أو أوروبا)، فإنّ وجود عدد كبير من الأهالي المتعاطفين ومن الجماعات الناشطة والتابعة للقاعدة يستدعي وجود مشكلة بارزة لمكافحة الإرهاب.

إنّ المجاهدين بإمكانهم إستخدام هذه البلدان كقاعدة للتجنيد، التخطيط، والتمويل.

- أعضاء التحالف الملموس

إنّ بناء تحالف متين يعتبر مسعىً صعباً. إذ يجب العمل على تأسيس الثقة، وتنفيذ سلسلة من الإجراءات وتقسيم المهمة أو نظام التعاون المتفق عليه، وذلك من بين إجراءات عديدة صعبة ومستهلكة للوقت. حيث أنّ صنّاع السياسة والجنود عل جانبَي الأطلسي كانوا قد أمضوا عقوداً على التأكيد والضمانة بأنّ أعضاء حلف الناتو قاموا بتنسيق إستراتيجياتهم، وبأنّ لديهم بنية إتصالات وهيكليات لوجستية مكملة للإحتياجات، وبأنّ لديهم قوات مدرّبة لتحارب معاً وأن تكون الثغرات والإزدواجية في حدها في حدها الأدنى. ومع هذه التكاليف، فغالباً ما يكون الأمر الأفضل إستخدام هيكلية منقوصة لكن تمّ تأسيسها على محاولة إنشاء واحدة جديدة.

كيف تغيّر دور الحلفاء؟ (أو ما هي المعايير غير المطلوبة؟)

إنّ بعض المعايير المذكورة آنفاً تعتبر قاعدة لإختيار الحلفاء. إلاّ أنّ بعضها الآخر مختلف تماماً عن تحالفات الحرب الباردة والفترة المباشرة التي أعقبتها، هذا عدا فترة الحرب أو حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وخلال الحرب الباردة، ركزت التحالفات الأميركية، أوّلاً، على إحتواء القوة السوفياتية، رغم أنّ تفسير وفهم ما كان يعنيه ذلك عن طريق الممارسة، غالباً ما إختلف بشكل يستحق الإهتمام.

فبعد سقوط حائط برلين، وضع الإستراتيجيون تصورات حول التحالفات تعمل على خدمة أهداف متعددة، بما فيها إحتواء المعتدين الإقليميين، تحديداً العراق وكوريا الشمالية، والتدخل في البلقان، الصومال وأماكن أخرى، والمساعدة على ضمان الإستقرار في مناطق أساسية خصوصاً في آسيا، أوروبا الشرقية والخليج الفارسي. وخلال هذا الوقت، شمل موضوع الحلفاء الأساسيون للولايات المتّحدة، الدول

الأوروبية التي شكلت حلف الناتو، اليابان، كوريا الجنوبية، والحكومات الملكية المؤيدة في الخليج الفارسي، تحديداً السعودية. وكان معظم الإهتمام منصباً على الدول التي قدمت قوّة صناعية مهمّة والتي، بحسب إمتدادها، لديها قدرة عسكرية.

وفي الجهود المبذولة ضد الإرهاب، غالباً ما تكون الدول الضعيفة أكثر أهمية من الدول القوية لأنّها تشكل أماكن القلاقل والدول الفاعلة الأساسية في الحرب. وبالرغم أنّ النمو الإقتصادي بالكاد يشكل ضمانة الحرية من مشكلة خطيرة مع جماعة إرهابية محلية، فإنّ الناتج المحلي الكامل للدخل الفردي ومجتمع المعلومات المتطور يشكل، ظاهرياً، هذه الضمانة.

حيث أنّ لا دولة من دول العالم الأغنى تواجه حركة تمرّد كبرى. فحتى الدول الأقوى في العالم الإسلامي (تركيا، مصر وإندونيسيا) تملك في أفضل الأحوال أسساً صناعية وعسكرية إذا ما قورنَت بالقوى الكبرى التقليدية، كاليابان، بريطانيا أو ألمانيا.

ولسوء الحظ، تعتبر القوة العسكرية التقليدية ذات إستعمال محدود بالنسبة للولايات المتّحدة اليوم في الحرب على الإرهاب. والآن، مع رحيل الطالبان، لم يتبق هناك دولة سرية راعية للإرهاب وتدعم بقوة القاعدة، يجب الإطاحة بها. ويجب على القوة العسكرية الأميركية الطاغية أن تكون أكثر من كافية لردع نظام آخر من الحلول مكان الطالبان بصفته راعٍ قوي للقاعدة، وفي حال إحتمال الفشل يجب أن تكون هذه القوة قادرة على إزاحتها من السلطة.

فالقاعدة، ولسوء الحظ، إحتملت مسألة فقدانها للرعاية وهي لا تزال منظمة قاتلة. وبذلك، فإنّ إضافة إنقسامات أخرى إضافية أو وضع إمكانات دول الناتو، هي في أفضل الأحوال، ذات فائدة محددة.

وعلى كل، فإنّ إمكانات قوى التحالف لمكافحة التمرد تظل ذات فائدة، كما تظل عدة وجوه من أوجه القوة العسكرية الأقل نموذجية. ففي أفغانستان، كانت هناك مساهمات في قوات العمليات الخاصة من أستراليا، كندا، الدانمارك، نيوزيلندا، النرويج، بولندا وتركيا. وعلى كل، فمن بين حلفاء الولايات المتّحدة التقليديين في أوروبا وآسيا، قلّة منهم قاموا بتطوير قدرات قوية لمكافحة التمرد مع مهمة تدريب قوية وشاقة، وربما تكون فرنسا وبريطانيا فقط الدولتان اللتان تحافظان على القيام بذلك اليوم.

إنّ الموقع لا يزال مهماً، لكن الخصوصيات تبدلت بشكل هام. فلا حاجة للقول بأنّ Fulda Gap ليست جبهة للإرهاب، كما أنّ الحدود الكويتية- العراقية ليست كذلك، أو المنطقة المدنية المجردة من السلاح في كوريا، أو حتى النقاط الساخنة المحتملة الأخرى ما بعد الحرب الباردة، إنّما تحوّل مركز الإهتمام والقلق الى العالم الإسلامي والتي تشمل مناطق محبطة ويائسة كشرق وغرب أفريقيا، جنوب وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى. وحتى داخل هذه المواقع، لا يوجد جبهة (للإرهاب). فمن الحقائق البديهية أنّ الإرهابيون يسعون الى تجنّب صدام عسكري تقليدي، حيث يمكن القضاء عليهم بسهولة عن طريق قوات عسكرية تقليدية مدرّبة ومسلّحة بشكل أفضل. وبذلك، فإنّ عمليات مكافحة الإرهاب يجب أن تتخطى التأكيد على التفوق العسكري التقليدي على منطقة جغرافية ثابتة.

مآزق قديمة معبأة في قناني جديدة

إنّ التحالفات ليست مجانية. فخلال الحرب الباردة، تخوفت الولايات المتّحدة من أن يوقعها حلفائها في فخ صراعات تقليدية محلية، كما كانت قلقة من الإرتباط مع أنظمة قاسية، إنّما معادية للشيوعية، وحاولت أن تضمن بأن حلفائها لن يستغلوا وجود الولايات المتّحدة للتقليل من مساهماتهم الدفاعية الى الحد الأدنى، وذلك من بين هواجس أخرى عدة. وهناك مشاكل مشابهة موجودة في الحرب على الإرهاب، بالرغم من إختلاف التفصيلات.

ـ التنافس لتجنب غضب القاعدة الشديد

إنّ الحقيقة المؤلمة حول مكافحة الإرهاب، هو أنّ الدول قد تقوم بتنازلات بأمل تجنّب حنق الإرهابيين أو، وبشكل أكثر دقة، تحويلهم الى هدف آخر. فمثلاً، فإنّه خلال السبعينات ومعظم الثمانينات، عقدت فرنسا إتفاقات مع عدد من المجموعات الإرهابية والدول الراعية لهم، وإعتقد أنّها بذلك تستطيع تجنّب إستهدافها وذلك في عملية تبادل كما إعتبرته تنازلاً صغيراً.

ويعتبر ذلك بمثابة إغراء كبير بالنسبة للحلفاء للقيام به في الجهد المبذول ضد القاعدة، وتحديداً إذا ما شعروا بأنّهم مستهدفون نسبة الى جماهيرهم المسلحة الكبيرة والعنيدة. فالدول قد يكون عندها تخوّف من أنّ تزايد الإرتباطات مع الولايات المتّحدة سيقود القاعدة الى مهاجمتهم. وقد جعل أسامة بن لادن هذا الرابط واضحاً بتهديده أستراليا زاعماً: "لقد حذرنا أستراليا سابقاً من إنضمامها الى الحرب في أفغانستان، ومن مجهودها الدنيء لفصل تيمور الشرقية. لقد تجاهلت التحذير الى حين إستيقظت على أصوات التفجيرات في بالي". وفي نسيان 2004، حاول بن لادن، مرة أخرى، لعب دور في هذا الجو المترقب وتقديم "هدنة مؤقتة"، وذلك بشكل صريح وواضح، للدول الأوروبية التي تراجعت عما كان بن لادن قد وصفه بأنّه نشاط عدائي في العالم الإسلامي.

إنّ هذا الهاجس ليس جديداً، ففي الماضي، كان لدى الدول مخاوف من أن تُهاجم إذا إنضمّت الى تحالف معادٍ للمعتدي المحتمل. فمثلاً، تجنّبت بلجيكا إتخاذ خطوات متعاونة مع فرنسا، وهو ما كان سيؤدي الى تطوير المواقف الدفاعية لكل منهما في مقابل ألمانيا في السنوات التي دت الى الحرب العالمية الأولى، حيث أنّ بلجيكا تخوفت من أنّ ذلك قد يشكل إنتهاكاً لحيادها، وبذلك تعطي برلين ذريعة لمهاجمتها.

ـ تحميل المسؤوليات

وحتى لو لم يقم الحلفاء بتنازلات لتجنّب غضب القاعدة، فإنّهم قد يقومون بتنازلات صغيرة، معتقدين بأنّ الولايات المتّحدة ستتحمل أعباءهم. فالحلفاء، تقليدياً، يحاولون جني أكبر المكاسب من بعضهم البعض بأقل كلفة. فقبل الحرب العالمية الثانية، تخوّف القادة الفرنسيون من أن تقوم إنكلترا "بشن حروبها مع الجنود الفرنسيين". إنّ مشكلة كهذه كانت حادة بالنسبة للولايات المتّحدة وحلف الناتو، فحيثما تواجد التفوق الأميركي، فإنّ ذلك قاد الحلفاء لمحاولة تجنب المشاركة بتحمل الأعباء.

إنّ إغراء كهذا يعتبر أكبر في الحرب على الإرهاب. ولأنّ الولايات المتّحدة هي إحدى أولى أهداف القاعدة، فإنّ بلداناً أخرى بإمكانها، وهي محقّة، أن تكون واثقة من أنّ واشنطن ستتحرك لسحق المنظمة حتى ولو لم يساهم هؤلاء الحلفاء بحصتهم من الأعباء.

- الإنتقاد بقسوة بسبب الحلفاء

فكما أنّ الإرتباط مع الولايات المتّحدة غالباً ما تلحق الضرر بالأنظمة الحليفة، فإنّ مشاكل الحليف الخاصة قد تشوّه صورة الولايات المتّحدة وتضعف الدعم لحملة مكافحة الإرهاب اليوم. بالإضافة الى أنّ المساعدات الأميركية قد تعمل على إرساء الدعم للحلفاء غير الديمقراطيين وتجعلهم أكثر قدرة على مقاومة الإصلاحات المطلوبة من المنظورَين الإنساني والإرهابي.

إنّ هذه المشكلة ليست جديدة، فكما يؤكد John Lewis، كان التحدي الثابت بالنسبة للقادة الأميركيين خلال الحرب الباردة هو "كيفية تعزيز وتقوية حلفائهم من دون الإضطرار لتحم متاعبهم". وكانت حدة التساؤلات قد خفّت حول ما إذا كان عليهم العمل مع بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط بالرغم من دورهما الإستعماري في أفريقيا، وما إذا كان عليهم إحتضان حكام العالم الثالث في أفريقيا المعادين للشيوعية.

وكان الأمر صعباً خصوصاً لجهة تجنّب حدوث تشويه في الموقف الأميركي، بما أنّ مسألة تطوير الحلفاء في العالم غالباً ما يجعل من المساعدة في مكافحة التهديد المحلي لديهم، جزءاً من ثمن مشاركتهم في بنية تحالف أميركي أوسع.

إنّ الأوقات العصيبة اليومية لمكافحة الإرهاب تفاقم هذه المشكلة. فمثلاً، إنّ أوزبكستان هي موطن حركة أوزبكستان الإسلامية، والمرتبطة بشكل وثيق بالقاعدة. وفي إستجابة للمطالب الأميركية بالمساعدة ما بعد 9/11، قدمت الحومة الأوزبكية قواعدها للولايات المتّحدة كما قدمت مساعدات أخرى في الجهد المبذول ضد القاعدة. إنّ الجهود الأميركية للمساعدة في سحق هؤلاء المقاتلين والحصول على مساعدة Tashkent لتحديد ووقف آخرين قد يكونوا ناشطين فيما وراء الحدود الأوزبكية يكمن أن تقود واشنطن في بعض الأوقات الى أن تقلل من أهمية حكومة النظام القاسي لكاريموف، والتي تكون بنفسها سبباً طويل الأمد للعنف في المنطقة. وفي الواقع، فإنّ الولايات المتّحدة قد تجد نفسها تساعد بتعزيز الإستخبارات الأوزبكية وقدراتها في مكافحة التمرد لمساعدة Tashkent في محاربة القاعدة: وهذه المساعدة بدورها تجعل نظام كاريموف أكثر قدرة على تحطيم المعارضة.

إنّ الدول تسعى أيضاً لإستخدام مشروعية الحرب على الإرهاب لدعم شرعية أهدافهم الخاصة. فبإسم محاربة الإرهاب، قامت الصين أيضاً بقمع مجتمع Uighur في محافظة سينغ يانغ، مما ولّد نقمة وعنفاً غير إعتيادي ومن وقت لآخر هناك. وتسعى روسيا لتدمير القومية الشيشانية لمنع الإنفصال. وتريد الهند سحق التمرد الكشميري وذلك لأجل توحيد سيطرتها الكاملة على تلك المنطقة المتنازَع عليها.

وفي هذه الأمثلة وغيرها، قامت الولايات المتّحدة في بعض الأحيان بإدانة أعمال حلفائها، أو على الأقل عبّرت عن عدم إرتياحها. إلاّ أنّ هذه الأنظمة تفادت تلك الإدانات بواسطة ربط أنشطتها بتلك المتعلقة بالحرب على الإرهاب. وليس مستغرباً أنّ التنديد الأميركي بالوحشية الروسية في الشيشان أصبحت لهجتها أخف واقل تكراراً.

إنّ إسرائيل تعتبر الحليف الأكثر إثارة للجدل بهذا الخصوص. وبصرف النظر عن رأي الفرد حول نزاعها مع الفلسطينيين، فإنّ العنف الدائم للإنتفاضة الثانية قد زادت من غضب الرأي العام المسلم ضد الولايات المتّحدة بصفتها الداعم الأكثر بروزاً لإسرائيل.

وقد إتّهم بن لادن بنفسه واشنطن رسمياً بهذا الأمر. ففي تصريحه الشهير عام 1998، أشار الى السياسات الأميركية المختلفة في الشرق الأوسط كانت بما معناه "لخدمة اليهود، الدولة المسكينة". أمّا التصريحات المتعاقبة بعد ذلك، فقد كانت صدى لهذه النظرية، وأدانت القمع الإسرائيلي للفلسطينيين وبررت الهجمات على الأميركيين برغم أنّ الولايات المتّحدة تشجع الوحشية الإسرائيلية.

إنّ الصورة لا تتسم بالتشاؤم الكامل. فبواسطة التحالف مع الدول، فإنّ الولايات المتّحدة بإمكانها أن تقلل من الصراعات فيما بين تلك الدول، كما أنّ بإمكانها جمع الحلفاء (لمصلحة وإحتياجات المجتمع) نحو سلوك أفضل. فالناتو مثلاً، لم يُوظَّف فقط ليتحرك ضد السوفيات، وإنّما أيضاً لكي يخفف ويحد من الصراعات بين أعضائه.

وبإمكان التحالفات أيضاً أن تقدم حافزاً إضافياً للحكومات لجهة إحترام حقوق الإنسان، تطوير مستوى المشاركة بالسلطة والتقليل من إعتماد هذه الحكومات على القوة لحل النزاعات. وبمرور الوقت، قد يصبح بعض الحلفاء أقل قساوة.

إنّ خطر الإنتقاد الشديد بسبب الحلفاء في قضية مكافحة الإرهاب هو عالٍ تحديداً، بما أنّ معظم حلفاء الولايات المتّحدة في الحرب على الإرهاب عبارة عن أنظمة فاشستية يفتقد عدد منها الى الشرعية. حيث أنّ نيجيريا، باكستان وكل بلد من البلدان العربية لديهم أنظمة سياسيّة قمعية وتعاني من ركود إقتصادي. وحتى في أوروبا الغربية، فإنّ التمييز ضد الأقليات المسلمة يمكن أن يشتد، كما أنّ عملية الإستيعاب لم يتم تشجيعها. وقد يعارض الأميركيون قيام روابط وثيقة مع هذه الأنظمة، لأنّهم يرون فيها قمعاً يخالف القيم الأميركية بشكل أساسي. كما أنّ طرح واشنطن بنشر وتعزيز الديمقراطية وتطوير الحكومات سيخيب أيضاً.

وبالرغم أنّ هذه المشكلة كانت ظاهرة وجلية في النقاش حول الدعم الأميركي لمختلف الحكام في العالم النامي خلال الحرب الباردة، فإنّها كانت حادة بشكل خاص بما يتعلق بالحرب على القاعدة، بما أنّ المنظمة الإرهابية تستغل هذه المشاكل.

وأحد أسباب الإرهاب الشائعة عموماً وأسباب العنف الإسلامي تحديداً، هو المحيط السياسي القمعي في عدد من البلدان التي يعمل بها هؤلاء. وبالعمل مع الحلفاء- وعلى سبيل الإحتمال أيضاً، بتقويتهم من خلال التعاون- فإنّ الولايات المتّحدة قد تطيل الى ما لا نهاية المشكلة نفسها التي تسعى الى وضع حد نهائي لها.

- لعنة المساعدة الأميركية

إنّ أحد الأسباب الذي غالباً ما يدفع الدول الى الدخول في تحالف ما، هو تعزيز صورتها ومن خلال ذلك، تحسين وضعها الشرعي أمام الناس. وفي الواقع، وبالنسبة للولايات المتّحدة، فإنّ روابطها مع الحلفاء يزيد من مشروعية أنشطتها في أميركا.

وعلى كل، فإنّ هذه القاعدة لا تعتبر صحيحة لعدد من حلفاء أميركا. فبالرغم أنّ الروابط مع الولايات المتّحدة بإمكانها أن تقدم مجموعة كبيرة من المكاسب المادية، فإنّ علاقة كهذه غالباً ما تقوّض شرعية نظام ما. فأي نظام يتعمد على الخارج بما يتعلق بالأمن الداخلي، من المحتمل أن تتضرر أوراقه الوطنية.

إنّ هذا التحدي الموضوعي هو أسوأ بكثير في الحياة الواقعية، بما أنّ الولايات المتّحدة لا شعبية لها مطلقاً في كثير من أنحاء العالم. ففي فرنسا وألمانيا، فإنّ الإنطباعات، لصالح الولايات المتّحدة، هي أقل من 40 بالمئة وهي حتى أقل في العالم الإسلامي. ففي الأردن يوجد 5 بالمئة من الشعب الأردني ممن يملكون إنطباع جيد عن الولايات المتّحدة. وبالمقابل، فإنّ أسامة بن لادن يتمتع بنسبة 65 بالمئة وفي باكستان 55 بالمئة. وأشار إستطلاع عام 2003 قامت به مؤسسة Herald- Gallup الى أنّ 69 بالمئة من الناس طالبوا بإلحاق الأذى بالأميركيين "أينما وجدوا"، وذلك في رد على الضربات الأميركية في العراق.

إنّ حساسية كهذه تعبر بعمق عن العواقب. فالأنظمة متخوفة من أن تقوم جماعات المعارضة بإستغلال روابطها مع الولايات المتّحدة، وبذلك فإنّها تسعى الى المحافظة على دور أميركي في الظل. ففي باكستان مثلاً، سعى نظام مشرّف للحفاظ على "موطئ قدم" أميركي بسيط، وعلت الأصوات المتذمرة حتى من إنتشار عدد محدود من قوات العمليات الخاصة. أمّا على نطاق أوسع، فإنّ النظام الداعم، قد يجد نفسه تحت مجهر القاعدة في حين أنّ حياده قد يسمح له بالإفلات تماماً منها.

إنّ إحجام أو تردد الحلفاء بالإرتباط علناً مع الولايات المتّحدة قد يكون مشكلة أقل من مشكلة مكافحة الإرهاب، حيث التعاون التام هو المطلوب في مقابل التعاون الأكثر وضوحاً والملازم للتحالفات العسكرية التقليدية.

فالتحالفات التقليدية كانت، في جزء كبير منها، تشكل رادع مرئي وواضح لدولة أخرى. إنّ التقليل من أهمية الحلفاء القريبين يقلل من مصداقية الولايات المتّحدة. فتحالفات مكافحة الإرهاب قد تشكلت، على كل حال، ليس فقط لردع القاعدة أو جماعات إرهابية أخرى، وإنّما لضربهم وقد يكون ذلك في بعض الأحيان بهدوء.

- المصالح ومفاهيم التهديد المختلفة

إنّ المشكلة دوماً مع أي تحالف هو أنّ الأعضاء المختلفين يفهمون التهديد بشكل مختلف، أمّا على نطاق أوسع، فإنّ هؤلاء لديهم مصالح مختلفة. إنّ فرنسا وبريطانيا، مثلاً، كلاهما كانتا تخافان من ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، إلاّ أنّ بريطانيا كانت، وبشكل غير مفهوم، أقل حذراً من تنامي القوة الألمانية معتقدة (وهي محقة بذلك) بأنّه وبصفتها دولة جزيرة فإنّه سيكون لديها الوقت للرد، في حين أنّ فرنسا تخوفت من أنّه قد يكون من السهل السيطرة عليها لأنّها كانت في مرمى إستهداف القوة الألمانية.

إنّ إبراز هذان المفهومان قد يقود حليف ما الى رفض إتخاذ عمل ما أو القيام به مناصفة للتشجيع إذا ما تعارض مع مصالحه الأخرى الواسعة. فباكستان مثلاً، تسعى الى إيجاد نظام مؤيد لباكستان في كابول وتريد إنتزاع كشمير من الهند، وهي مصالح ضد أهداف الولايات المتّحدة مباشرة التي تتعلق بالقضاء على بقايا الطالبان ولإعاقة عمليات التجنيد للقاعدة وشبكاتها اللوجستية، المتداخلة والمتشابكة مع أولئك من المجاهدين الكشميريين. وبذلك، فإنّ إسلام آباد، وفي أفضل الأحوال، عملت ببطء ضد المقاتلين الكشميريين وقد تكون سمحت حتى بعمل الطالبان بشكل خفي.

وقد يختلف الحلفاء في الحرب على الإرهاب على الوسائل أكثر بكثير مما فعلوا كحلفاء عسكريين تقليديين. فتقليدياً، يناقش الحلفاء الوسائل المختلفة لتوحيد قوتهم العسكرية رغم الإختلافات الموجودة، كما هو الأمر في مجال ومستوى وظروف التعاون. وعلى كل، وبالنسبة لمسالة مكافحة الإرهاب، فإنّ الحلفاء قد لا يوافقون على الأدوات نفسها. فقد يتفق الجميع أنّ نيجيريا مستهدفة بالتمرد، إلاّ أنّ البعض قد ينادي بالإصلاح الداخلي، آخرين ينادون بتطوير القوى الأمنية، ولا يزال آخرون ينادون ويطالبون بالإعانات.

مصدر القوة عند "العصبة المُسلسَلة" للحلفاء

إنّ المشكلة والمخاوف الثابتة مع الحلفاء هي أنّ النزاعات المحلية لحليف ما ستؤثر على أصدقائه، مما يخلق صراعاً أكبر لا علاقة له كثيراً بالهدف الأصلي للتحالف. ويؤكد Thomas Christensen و Jack Snyder على أنّ إدراك خطر الهيمنة العدوانية يشجع قيام "العصبة المسلسلة"، بما أنّ الدول تتخوف من أنّ فقدان حليف ما سيلحق الضرر، بشكل متفاوت، بأمنها، ولذلك فإنّها تقوم بإتباع حلفائها الى منزلقات خطيرة وكارثية، حتّى ولو كان الصراع الداخلي موضع التساؤل غير مرتبط مباشرة بأمن هذه الدول. ويشير Glenn Snyder، بشكل مشابه، الى أنّ فخ الإستدراج ذاك هو مشكلة للتحالف عندما تكون المحافظة على تحالف ما أكثر أهمية من كلفة القتال لمصلحة الحليف.

تعتبر "العصابات المسلسلة" هاجساً بعينه للحلفاء، وكذلك الإرهاب. إلاّ أنّ مجموعات قليلة نسبياً تقوم بإستهداف الولايات المتّحدة حتى الآن. وفي الواقع، فقد إنتقد عدد من الإسلاميين القاعدة لتركيزها على الولايات المتّحدة بدلاً من تركيزها على حكومات محلية أكثر أهمية. فإذا ما أخذت الولايات المتّحدة، بقوة، جانب الحكومات المحلية، فإنّ الإرهابيين قد يقومون بتوسيع إستهدافاتهم ليشملوا الأميركيين. إلاّ أنّ القمع ليس هو الجواب دائماً. حيث تقوم بعض الجماعات الجهادية المحلية بتشكيل مجموعات مناهضة لأميركا وذلك على عاتقها. فعلى سبيل المثال، عُثِرَ على مقاتلين كشميريين يحاربون القوات الأميركية في العراق، ولذلك فإنّ إستهداف هؤلاء قبل أن يبدأوا بقتل الأميركيين يعتبر أمراً مقبولاً تماماً.

بالإضافة الى أنّ الحليف قد يحاول إستغلال الولايات المتّحدة لأجل تنفيذ أجندته الخاصة، فمثلاً تأمل آسيا الوسطى بإستخدام روابطها مع أميركا في مكافحة الإرهاب لتعزيز مواقعها في مقابل موسكو، وهذا الأمر قد يعقد العلاقات الأميركية- الروسية، مما يؤدي الى نتائج كبيرة وعميقة.

الثقافة والقابلية

إنّ عدداً من البلدان التي تسعى الولايات المتّحدة لعقد تحالف معها تملك قدرة بيروقراطية محدودة. وفي الواقع، فإنّ الظرف المسهّل للإضطرابات وتطور حركة تمرد ما هو حكومة ضعيفة ليس بإمكانها بسط نفوذها.

إنّ الولايات المتّحدة تواجه هذه المشكلة مع أحد أهم حلفائها: العربية السعودية. فالحكومة السعودية حكومة شخصانية للغاية ومؤسساتها غالباً ما تكون عبارة عن درع هش يحيط بأحد أفراد الحكومة. أمّا عملية صنع القرار، فمركزية بشدّة وأعداد البيروقراطيين الكفوئين منخفض. فمثلاً، تدور وزارة الخارجية حول شخص الأمير سعود الفيصل: حيث لا يقوم آخرون في في الوزارة، وليس بإمكانهم أن يقوموا، بصنع القرارات الهامة.

كما أنّ عدة مؤسسات سعودية تقوم بعملها فقط أو تقوم به بشكل بائس. فعلى سبيل المثال، لا تزال قوات الجيش السعودي سخيفة وغير كفوءة، حتى بالمعايير الإقليمية بالرغم من حيازة السعودية مليارات الدولارات المغدقة عليهم على مدى عقود عدة، ورغم تدريب هذه القوات من قِبَل القوات الأميركية والبريطانية وقوات غربية أخرى. ولذلك، فليس مستغرباً أن يكون النظام السعودي عاجزاً، أغلب الأحيان، عن الإستجابة للمطالب المتكررة للمساعدة في مكافحة الإرهاب.

وقد أشار Lee Wolosky، عضو سابق في طاقم إدارة بوش وكلينتون في مجلس الأمن الدولي، "عليك أن تكون حذراً جداً مما تطلبه من السعوديين، لأنّه إذا كان لديك قائمة بأكثر من مطلب فإنّك، وبشكل متكرر، لن تحصل على الآخر".

أمّا التحول الآخر بالنسبة للولايات المتّحدة، فهو أنّها تعمل أولاً مع البلدان التي لا تتقاسم معها نفس الرابط التاريخي كما فعلت مع أوروبا- وهو تحول بإمكانه، عموماً، أن يعيق عملية المحافظة على التحالف. وبالرغم من أنّ عدد السكان من الأميركيين العرب (والمسلمين) في الولايات المتّحدة يتنامى، فإنّه هذا العدد ما هو إلاّ جزء من أولئك المتحدرين من أصول أوروبية وآسيوية ومن أميركا اللاتينية.

وبالنتيجة، لن يتم إرساء معظم العلاقة التحالفية في علاقات شخصية وفي مفاهيم ثقافية كانت قد شكلت التحالفات الأميركية، تاريخياً.

أكثر من مكافحة الإرهاب

بالرغم من أنّ مسألة مكافحة الإرهاب إنتقلت من كونها مسألة قليلة الأهمية وسطحية الى كونها قضية تقع في قمة أولويات أجندة السياسة الخارجية الأميركية، فإنّ المصالح الأخرى يجب أن تبقى ذات أهمية رئيسية. فسلوك كوريا الشمالية بشأن برنامجها النووي يبدو غريباً وشاذاً، واليابان وكندا شريكان إقتصاديان أساسيان. والصين تبزغ كقوة عظمى، كما أنّها قوة نووية أيضاً، وتملك الولايات المتّحدة روابط تاريخية، كما تملك روابط ثقافية وتجارية متزايدة مع أميركا اللاتينية. وكل هؤلاء يشكلون سدوداً مكافحة للإرهاب، إلاّ أنّ هذه المصالح الحيوية سوف، ويجب، أن تنافس مسألة مكافحة الإرهاب لتحقيق الهدف.

وبالواقع، فإنّ الأمر سيكون كارثة إذا ما أدّت الحرب على القاعدة الى إهمال وتجاهل الحلفاء التقليديين.

وحتى الآن، فإنّ فرص أمر كهذا يعتبر أمراً صعباً عند الممارسة. فليس لدى صناع السياسة الكبار إلاّ الكثير من الوقت: فإذا ما ركزوا على التجارة، فلديهم وقت أقل لمكافحة الإرهاب، وبالعكس. أمّا الأمر الأصعب، فهو عندما تتعارض مسألة مكافحة الإرهاب مع مصالح أخرى بخصوص بلد محدد. فالولايات المتّحدة لديها مصلحة قوية بالعمل مع المكسيك وكندا لتوفير الأمن على الحدود المشتركة من إختراق الإرهابيين لها. إلاّ أنّ عمليات التفتيش لأكبر عدد من الشاحنات أو تزايد المراقبة والتدقيق بالزائرين عبر الحدود سيبطئ من الحركة التجارية والسياحية مع إثنين من أهم الشركاء للولايات المتّحدة.

أمّا في باكستان، فقد بدأ هذا التوتر يكبر بشكل هائل لا يصدّق. وبعكس كندا والمكسيك، فإنّ قدرات الحكومة الباكستانية ضعيفة: فمن الصعب أن نتوقع منها تطوير أدائها بعدد من المجالات، بما أنّ قادتها الكبار بإمكانهم أن يركزوا، وسيفعلون، على قضايا قليلة. فباكستان تملك برنامجاً نووياً برهنت عن سيطرتها الضئيلة عليه في الماضي. فهي منهمكة بحرب بديلة مع الهند، كما أنّ إستقرار البلد نفسه ضعيف. في هذه الدوامة العنيفة، لا يجب أن تكون مسألة مكافحة الإرهاب الهاجس الأوّل للولايات المتّحدة دائماً.

أسلوب بناء التحالف الجديد

إنّ الحاجة لإعادة درس بنية التحالف الأميركي تصبح واضحة عندما تكون المعايير والمآزق المذكورة آنفاً منطبقة على البلدان حول العالم اليوم. إنّ عدداً من أهم البلدان، لجهة مكافحة الإرهاب، تقع في الشرق الأوسط، جنوب آسيا وأفريقيا، وبعكس الحرب الباردة التي ركزت على أوروبا، اليابان وعلى العلاقات بين القوى العظمى.

ولا تزال بريطانيا، فرنسا، العربية السعودية، مصر وتركيا دولاً حليفة هامة كما كانت خلال الحرب الباردة وخلال الفترات التي أعقبت تلك الحرب، على الرغم من أنّ ما نسعى وراءه من هذه الدول الحليفة قد تغير بسبب هذه الحرب ضد القاعدة. فبإمكان مصر، العربية السعودية، وتركيا أن تقدم معلومات إستخباراتية مهمة حول المجاهدين، بما أنّ هذه الدول جميعها كانت من هجمات شديدة. كما أنّ العربية السعودية ومصر، بالتحديد، لا تزالان تواجهان خطر الإرهابيين الكبير. وقد إستطاعت مصر أيضاً دحر حركة تمرد إسلامية بنجاح في أوائل التسعينات، كما حاربت تركيا المتمردين الأكراد بنجاح، وهو ما يطرح إمكانات قوية ومتينة لمكافحة التمرد لهاتين الدولتين. ولدى هذه الدول الثلاث (مصر، السعودية، وتركيا) نفوذاً في العالم الإسلامي، ولو بطرق مختلفة: تركيا بسبب نموذجها التحديثي الناجح؛ مصر بسبب مكانتها التاريخية؛ العربية السعودية بسبب ثروتها النفطية وروابطها مع الإسلاميين الإيديولوجيين. ولدى فرنسا وبريطانيا قوات عسكرية قادرة على تدريب جيوش أخرى على مكافحة التمرد. بالإضافة الى أنّ كلاهما يملكان إمكانات إستخباراتية ممتازة حول الحركة الجهادية التي تتخطى أنشطتها حدودها الداخلية.

إنّ كندا والمكسيك ليستا أساسيّتين في معظم أوجه عمليات الحرب على الإرهاب، إلاّ أنّهما شديدتا الأهمية للسيطرة على الحدود بشكل ناجح وبذلك تكونان ذات أهمية حيوية في مكافحة الإرهاب. وبالطبع، لا تواجه أي من الدولتين مشكلة خطيرة تتعلق بالإرهابيين الإسلاميين، ولذلك فليس مستغرباً أن تكون إمكاناتهم الإستخباراتية حول هذه المشكلة، محدودة. إنّ كندا، بصفتها قوة إقتصادية رئيسية، بإمكانها المساعدة والتأثير على الدول الراعية للإرهاب، إلاّ أنّ تأثير المكسيك محدود أكثر في هذا الصدد. ومع ذلك، فلو أنّ أي من الدولتين رفض التعاون مع المسؤولين الأميركيين في تسيير دوريات على حدودهما، فسيكون من الأسهل الى المجاهدين إختراق هذه الحدود والدخول الى الولايات المتّحدة وتدبير هجمات ضدها.

وبالمقابل، فإنّ عدد من الحلفاء الأساسيين في حقبة ما بعد 9/11 يعتبرون أقل أهمية في مجال الحرب ضد القاعدة. فالصين، ألمانيا، اليابان، وكوريا الجنوبية كلها دول أقل شأناً اليوم عما كانت عليه سابقاً عندما يكون التركيز الأميركي موجّه على القاعدة، بالرغم أنّ هذه الدول الأربع جميعاً تمارس، وبفعالية، نفوذاً إقتصادياً يجعلها مهمة لجهة الضغط على الدول التي يحتمل رعايتها للإرهاب. إنّ إمكاناتهم ضد القاعدة تعتبر محدودة، خصوصاً بما يتعلق بالمعلومات الإستخباراتية والنفوذ في العالم الإسلامي (وفي الواقع، فإنّ الصين أيضاً يمكن أن تعتبر سلبية بسبب قمعها لشعب Uighurs). لكن هذه الدول تبقى مهمة بالطبع (ويعتبر عدد منها حيوياً) لمجموعة كبيرة من الهواجس الأمنية الأميركية.

إنّ عدداً من الدول التي تعتبر الآن دولاً حليفة هامة كانت أيضاً أساسية خلال الحرب الباردة أو كانت كذلك قبل هجمات 9/11. وهذه الدول تشمل أفغانستان، العراق، ليبيا، مالي، نيجيريا، الصومال واليمن. وإثنتان منها كانتا دولاً عدوة (أفغانستان والعراق)، إحداها كانت دولة فاشلة (الصومال) وثلاثة كانت تحوز إهتماماً أقل (كينيا، مالي، واليمن). أمّا نيجيريا، فتنال وبشكل هامشي، إهتماماً أكبر بصفتها شريك محتمل. وعلى كل، فإنّ عدداً من هذه البلدان هي في قلب الحرب على الإرهاب، حيث تواجه عدد من هذه الدول، بالتحديد، عنفاً جهادياً وحركات تمرد، وبإمكان عدد من هذه الدول إخضاع المجاهدين، بشكل معقول ظاهرياً، في السنوات المقبلة. وتقع معظم هذه الدول (أفغانستان، كينيا، نيجيريا والصومال) في أنحاء من العالم حيث يلتقي عندها العالمين الإسلامي واللا إسلامي. ولسوء الحظ، وبمعظم هذه الحالات، فإنّ بناء هيكلية التحالف يجب أن يبدأ من الصفر.

إنّ الهند، أندونيسيا وباكستان دول حليفة أساسية جديدة وتستحق إهتماماً محدداً، بما أنّ دورها ما بعد 9/11 في الموقف والنمط التحالفي الأميركي كان محدوداً. وتعاني هذه الدول الثلاث من إضطرابات ذات صلة بالإسلاميين، كما تُعتبر من اللاعبين الكبار في العالم الإسلامي (الهند، البلد الهندوسي بغالبيته، عدد مواطنيه المسلمين أكبر من العراق، مصر، والعربية السعودية مجتمعة، في حين أنّ إندونيسيا تعتبر بلد إسلامي وباكستان إحدى الدول الإسلامية الكبرى). ولهذه الدول الثلاث أدوار أساسية في جمع المعلومات الإستخباراتية وفي مكافحة التمرد.

وقد تعاونت الولايات المتّحدة بشكل متقطع مع الدول الثلاثة خلال الحرب الباردة، وأصبحت مسألة تطوير العلاقات مع الهند في السنوات التي سبق9/11 أولوية عند إدارتَي كلينتون وبوش. وعلى كل، بقيت مسألة توثيق الروابط أمراً بعيداً في العلاقة مع حلفاء حقبة الحرب الباردة الأساسيين كاليابان وكندا، وليكون الأمر أكثر صعوبة، فإنّ الهند وباكستان عدوّان لدودان، كما أنّ دعم إسلام آباد للحركة الجهادية مرتبط ومحصور بإستراتيجيتها بمحاربة الهند في كشمير. ومع ذلك، وبما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإنّ لدى هذه البلدان الثلاث أهمية مشابهة لتلك التي كانت لألمانيا في الحرب الباردة: كلها تعتبر ساحات حرب وشركاء محليين أساسيين لديهم ذخيرة مهمة ليقدموها.

حلفاء، لكن من أي نوع؟

إنّ قائمة الحلفاء الجدد المحتملين المذكورين آنفاً كبيرة. وفي مقابل الروابط التي تجمع حلف الناتو معاً، فإنّ هؤلاء يختلفون بالثقافة، بالنفوذ وبالموقع، كما تختلف مصالحهم والتهديدات التي يواجهونها. لكن لا يجب أن نغير أسماء حلفائنا ببساطة في حين نحافظ على نفس المقاربة وورش العمل. ويجب أن تعكس بنية التحالف الأميركي هذه الخلافات والحاجات المحددة لمكافحة الإرهاب، وذلك لتحديد درجة المؤسساتية المطلوبة (والممكنة)، وعما إذا كان التحالف يجب أن يكون ثنائياً، متعدداً أو ضمن منظمة دولية.

إنّ معظم جهود الحرب على الإرهاب ليست بحاجة لأن تكون مؤسساتية. وبالطبع، قد تكون المؤسسات مقياساً للتحالفات.

إنّ الروابط الثقافية والتاريخية المشتركة التي ساعدت في ربط الولايات المتّحدة وأعضاء الناتو الآخرين مفقودة مع بلدان كباكستان، نيجيريا، العربية السعودية وأندونيسيا. أمّا الأمر الأهم، فهو أنّ منظور التهديد والمصالح مختلفة تماماً، وبالرغم أنّ كل هذه البلدان تواجه المخاطر من الإرهاب الجهادي (وتتقاسم الولايات المتّحدة والعربية السعودية خوفاً غير طبيعي من إيران)، فإنّ التهديدات الأخرى مختلفة تماماً. أمّا الهاجس الأمني الطاغي لباكستان، فهو التهديد الآتي من الهند، والتي تراها واشنطن كحليف أكثر فأكثر. وتسعى نيجيريا لأن تكون قوة بارزة في غرب أفريقيا، وهو هدف لا تعتبره الولايات المتّحدة موضع خلاف.

ولدى الولايات المتّحدة أيضاً خلافات سياسية هامة مع عدد من هذه البلدان: فنيجيريا منتقدة بسبب الفساد المستشري والعنف الإجتماعي، وباكستان بسبب دعمها للمتمردين الكشميريين ضد الهند، وهكذا وكنتيجة لهذه الخلافات العديدة، من الصعب التوصل الى درجة عالية من المؤسساتية- وهي مشكلة تشكلت بسبب الإمكانات والقدرات المؤسساتية المحدودة لعدد من هذه الدول. كما أنّه، وبإستثناء السعودية، فإنّه من المدهش رؤية تعاون قوي خارج المسألة الآنية المتعلقة بضرب المجاهدين.

إنّ العوامل المذكورة سابقاً تطرح قضية أنّ أي نجاح يحتمل أن يكون محدوداً، إلاّ أنّ بعض المؤسساتية يعتبر أمراً مطلوباً بما يتعلق بتقاسم المعلومات الإستخباراتية، العنصر الأهم، ربما، في مكافحة الإرهاب. إنّ تقاسم المعلومات يمكن أن يكون أكثر فعالية بكثير عندما يكون هناك درجة إندماج عالية أو حتى في بعض الأحيان درجة مؤسساتية عالية. إنّ إدارة الموارد بشكل مشترك وتقاسم المعلومات الصادرة من أنشطة خاصة، غالباً ما تتطلب تعاون وثيق. ولذلك، يجب على المسؤولين الأميركيين أن يجهدوا لأجل بعض المؤسساتية مع إدراكهم للحدود المحتملة لأي نجاح في هذا المجال. إنّ دوريات الشرطة اليومية وعمليات العرقلة الإستخباراتية ستشتمل، عموماً، على صفة مؤسساتية محدودة، بما أنّ الموقع (موقع البلد) سيكون مختلفاً بشكل بالغ. وعلى كل، فإنّ حالات كباكستان والعربية السعودية حيث الوجود الجهادي المرتبط بالقاعدة ثابت، تُعتبر البنية المؤسساتية معقولة لإدارة هذه الجهود بشكل أكثر سلاسة.

إنّ عدداً من المهمات المتعلقة بتحالفات مكافحة الإرهاب يمكن القيام بها بشكل أفضل في إطار ثنائي. إنّ التعاون في مجال مكافحة التمرد، مثلاً، قد لا يستفيد من منظمة كبيرة ومتحدة كحلف الناتو، بما أنّ خطر التمرد محصور وبشكل ثابت بحكومة واحدة. حيث أنّ تقاسم المعلومات نادراً ما يتم بجدية على أساس متعدد الأطراف. وعلى الرغم أنّه، نظرياً، كلما زادت المساهمة المعلوماتية كلما كان ذلك أفضل، فإنّ وكالات الإستخبارات، وعند الممارسة، تحافظ على سرية مصادرها وأساليبها بشدة وتخفف من نوعية وتأثير ما قد تمّ تقاسمه معها ما أن تتسع دائرة البلدان التي تتلقى هذه المعلومات.

ولأسباب مشابهة، فإنّ الإستخبارات اليومية وجهود فرض القانون لسحب الإرهابيين المشتبه بهم من الشوارع كلها أمور يمكن القيام بها بشكل أفضل من خلال تنسيق أميركي كامل للجهود الثنائية المختلفة بما أنّ فاعلون كثر سوف يعملون، ببساطة، على تعقيد الجهود المحلية.

وحتى الآن، لا تعتبر الرعاية الناشطة لدولة ما للإرهاب مشكلة كبرى بما يتعلق بالقاعدة، إلاّ أنّ الرعاية السلبية تظل هي القضية. فالمعايير المشتركة لتجفيف التمويل الإرهابي، التجنيد وضرورات مؤسساتية أخرى كلها أمور ضرورية، بما أنّ المجاهدين الإرهابيين بإمكانهم تحويل قواعدهم وإستغلال أماكن رخوة تفتقر الى سيطرة الدولة لبلد ما. وهنا يوجد حاجة لنظام مختلف تماماً عما كان عليه الأمر في الحرب الباردة. فالمقارنة هنا لا يجب أن تكون حلف الناتو، وإنّما يجب أن تكون الوسائل التقليدية المستخدمة لمكافحة تبييض الأموال.

إنّ الأعمال المطلوب القيام بها تعتبر محدودة أكثر بكثير من توفير المعلومات الإستخباراتية أو القوات العسكرية لإصطياد القاعدة حول العالم، إلاّ أنّ عدد الفاعلين الضروريين لتثبيت المشكلة كبير.

إنّ حلف الناتو نفسه لديه دور، لكنّه محدد في أفضل الأحوال. إنّ الناتو هيئة إدارية ممتازة لتجمع الحلفاء الغربيين لمناقشة المشاكل والحلول المقترحة. وعلى كل، كان معظم هذا النقاش، تقليدياً، يدور بين قادة عسكريين، والجيش لاعب أقل أهمية من الوكالات الإستخباراتية في مكافحة الإرهاب. وبإمكان حلف الناتو لعب دور مساعد في الجهود المختلفة لمكافحة التمرد، حيث يكون الدور العسكري أكبر. إذ يمكن لحلف الناتو، تحديداً، زيادة التدريب وتوفير مساعدة مباشرة ومحدودة للبلدان التي تخوض معارك ضد حركات التمرد المرتبطة بالإسلاميين.

إنّ مشكلة الدول الضعيفة تتطلب أيضاً إلتزاماً واسعاً بها (أو على الأقل دعم محدد من الدول الغنية)، لكن الكلفة هنا أعلى بكثير. فمشكلة الدولة الضعيفة هي عمل جماعي كلاسيكي: دول عديدة لديها مصلحة في منعها من أن تصبح ملاذاً للإرهابيين، إلاّ أنّ ضخامة المهمة يجعل من الصعب على أية دولة أن تحمل هذا التحدي. فالمؤسسات الدولية، كالبنك الدولي، مكرسة نظرياً للمشكلة العامة لجهة إعادة الإعمار، إلاّ أنّ أجندة هذه المؤسسات غير مرتبطة بالتحدي المتعلق الإرهاب. وبشكل مشابه، يحتج James Fearon و David Laitin بأنّه بالإمكان إستخدام الأمم المتّحدة لتنسيق الجهود لبناء الدول الضعيفة وضمان المحاسبة الصحيحة في العملية. وبالنسبة لهذا التحدي، فإنّه بالإمكان إعادة توجيه المؤسسات الموجودة حالياً للتركيز أكثر على البلدان المعرّضة لخطر الإرهاب من دون التحول دراماتيكياً عن مهمتها في إعادة الإعمار. ولتوفير السبل أما حصول هذا الأمر بطريقة جيدة، يجب على الولايات المتّحدة أن تعمل مع قوى كبرى أخرى لإستخدام نفوذها لتغيير أجندات المؤسسات وبناء قدراتها.

ويعرض الرسم رقم 2 نماذج التعاون الضروري، ويظهر درجة المؤسساتية المطلوبة وما إذا كان يجب أن تكون ثنائية، متعددة أو من خلال منظمة دولية. وكما يعرض الرسم، فإنّ التعاون الأهم يتم على أساس ثنائي، في حين أنّ المنظمات الدولية والأنظمة غير الرسمية بإمكانها لعب دور قيّم. وعلى كل، فإنّ الهيكليات المتعددة الأطراف تعتبر أقل أهمية بالنسبة لمكافحة الإرهاب.

توصيات للعمل مع الحلفاء في الحرب على الإرهاب

إنّ إنتقاء بلدان جديدة للتحالف معها وتقرير عمق ونموذج الترتيبات لا يعتبر أمراً كافياً: يجب على الولايات المتّحدة أيضاً أن تعيد هيكلة سياستها الخارجية لتشكيل تحالفات جديدة ممكنة ولتعزيز تحالفات قديمة بخصوص مكافحة الإرهاب. إنّ هذا الجزء يراجع بشكل موجز عدد من أهم التحولات بخصوص الديبلوماسية الأميركية، الموقف العسكري، العمليات الإستخباراتية والإصلاح الداخلي. وعلى كل، إنّ الإصلاحات المقترحة يجب الأخذ بها فقط عندما يتم إختيار المصالح الأميركية وقياسها بعناية والتي لا تتصل بمكافحة الإرهاب.

- ديبلوماسياً:

يجب على الولايات المتّحدة أن تحدد وتسعى لكسب إهتمام شركاء جدد إذا ما كانت تريد النجاح في الحرب على الإرهاب. وكما تم الإشارة سابقاً، فإنّ العلاقات مع الهند، باكستان، وإندونيسيا يجب أن تشكل أولى أولويات الولايات المتّحدة، وكذلك تعتبر أفغانستان، العراق، كينيا، مالي، نيجيريا، الصومال واليمن، دولاً هامة للولايات المتّحدة. ولا يوجد سفارات أميركية كبرى سوى في عدد قليل من هذه البلدان والتي بإمكانها أن تكون قادرة على التواصل مع جميع المؤسسات الحكومية الهامة وتطوير إتصالاتها مع النخب المحلية، ومحاولة كسب أكبر عدد من السكان، وإدارة مختلفة لمهمات ديبلوماسية عديدة. ويجب زيادة المبالغ المالية المخصصة لهذه البلدان وكلك فريق الموظفين.

إنّ إقتراح وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس لإعادة هيكلة طاقم وزارة الخارجية للتركيز بشكل أكبر على العالم النامي هو خطوة أولى مفيدة في هذا الإتجاه. كما يعتبر عرضها الآخر لجهة زيادة عدد الإعلانات والدعايات خارج المدن الرئيسية حيوياً لتزايد الوجود الأميركي في أجزاء مختلفة من البلد. ففي نيجيريا مثلاً، الولايات المتّحدة بحاجة الى معلومات والى تركيز أكبر على الأجزاء المسلحة من البلاد وإمكانية أي نمو محتمل للإيديولوجية الجهادية هناك: معلومات تتطلب الذهاب الى أجزاء من نيجيريا ذات أهمية ضئيلة، تقليدياً، بالنسبة للديبلوماسيين الأميركيين.

ويجب على الولايات المتّحدة العمل أيضاً بنشاط لإعادة إطلاق العملية السلمية الإسرائيلية- الفلسطينية، لأنّ هذا الأمر سيساعد في عملية تشكيل التحالفات في الشرق الأوسط. فهناك فهم، عالمي تقريباً، بأنّ الولايات المتّحدة تشجع الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وبأنّها تتجاوز سوء المعاملة للفلسطينيين. ويجب على الولايات المتّحدة أن تكافح المفهوم المنتشر أكثر فأكثر بأنّها ستدعم موقف إسرائيل من دون إنتقادها. ويجب تشجيع إسرائيل على القبول بتوصيات لجنة Mitchell.

ويجب على الولايات أيضاً أن توضح بأنّها ستغرق بين الجماعات الإرهابية. فخطر السقوط في صراعات داخلية هو خطر كبيرة، بما أنّ كل الحكومة تملك دافعاً ما لربط قتالها الداخلي بالجهود الأميركية ضد القاعدة. لذا، يجب على الولايات المتّحدة أن تفصل جيداً بين ما يسمى بتمرد مرتبط بالقاعدة وبين مناطق كالشيشان، حيث هناك وجود حقيقي للمجاهدين إلاّ أنّه محدود، ومقاربة هذا الأمر بأقصى درجة من الحذر. إنّ ربط أي إرهابي أو حتى قضية إسلامية بالقاعدة لا يؤدي إلاّ الى إضافة بعض التوهج للحركة وخلق أعداء جدد للولايات المتّحدة.

- عسكرياً:

بالنسبة للحرب على الإرهاب، تعتبر مسألة مكافحة التمرد مهمة عسكرية أولاً، أمّا مهمات مكافحة الإرهاب المعنية (مثلاً، الإغتيالات، الإستطلاعات، الإعتقالات)، فتأتي بالمرتبة الثانية. وعلى كل، فإنّ مكافحة التمرد هو أمر تم القيام به بشكل متواصل بالتعاون مع الحلفاء المحليين.

إنّ أهم الوحدات العسكرية ستكون قوات العمليات الخاصة (SOF)، والتي يصل عديدها حالياً الى حوالي 50,000 شخص- بالكاد 2 بالمئة من مجموع القوات الأميركية. وسوف تدرب قوات العمليات الخاصة (SOF) الجنود لمحاربة المتمردين، وإقامة صلات مع السكان المحليين، المساعدة في جمع المعلومات الإستخباراتية، والعمل بشكل مختلف كمؤسسة للجهود العسكرية الواسعة ضد الإرهاب والتمرد. وقد قامت وزارة الدفاع بتوسيع حجم القوات الخاصة منذ هجمات 9/11، ويجب الإستمرار بالزيادة للوصول الى العدد الكامل.

إنّ إعادة هيكلة القواعد الأميركية أمر منطقي، بالرغم أنّ ذلك لن يؤدي بالضرورة الى تركيز عدد أكبر من الجنود في أميركا كما هو مخطط له حالياً. إلاّ أنّ القواعد الكبيرة والدائمة قد تثير المشاعر القومية في عدد من البلدان ولا تقدم أكثر من مصلحة صغيرة وآنية في الحرب على الإرهاب. وعلى كل، فإنّ إمتلاك قواعد عسكرية أكثر جاهزة للإنطلاق يعكس أمراً يدل على أنّ القاعدة سوف تتحول بشكل دائم وثابت الى المناطق التي تشكل نقاط الضعف الأميركية المحتملة. إنّ الجهود الأخيرة لتطوير قواعد أصغر بإمكانها العمل ببراءة وتكون منتشرة في أوروبا الشرقية، آسيا الوسطى، شرق وغرب أفريقيا يعتبر خطوة أولى في هذا الإتجاه. ويجب أن تكون هذه القواعد غير بارزة عندما يكون الأمر ممكناً. وعلى كل، فإنّ قيمة هذه القواعد بالنسبة لمكافحة الإرهاب تعتبر أقل بكثير من قيمة الدعم الكلي لإستخبارات النظام المحلي وأجهزته الأمنية. ويجب أن تنزل الجهود المبذولة لحماية القواعد العسكرية الى مستوى الهواجس عند الضرورة.

- إستخباراتياً:

تعتبر الإستخبارات مركز الجهود المبذولة ضد الإرهاب. فالعثور ببساطة على الإرهابيين هو أمر بغاية الصعوبة. وما إن يعثر عليهم، حتّى يتم إعتقالهم أو قتلهم بمعظم الحالات. إنّ الزيادات الهائلة في الإنفاق الإستخباراتي منذ هجمات 9/11 ما هو إلاّ إنعكاس منطقي لهذا الإهتمام والمجهود الخاص.

ومع ما تقدم ذكره من الدور الحيوي الذي يلعبه الحلفاء، فإنّ عملية تقاسم المعلومات الإستخباراتية المتطورة يعتبر أمراً أساسياً للنجاح ضد الإرهابيين. وتعارض وكالات الإستخبارات، عموماً، تقاسم معلومات حساسة مع شركاء متعددون لأنّه سيكون من السهولة المساومة عليها. وليس مستغرباً أن تتحرك الولايات المتّحدة بشكل متقطع بموضوع تقاسم المعلومات. فواشنطن سعت، الى حد كبير، عدد الشراكات وحجم المعلومات المتبادلة. وعلى كل، فقد تذمر بعض الحلفاء من أن هذه المشاركة ما هي إلاّ طريق بإتجاه واحد (وهي شكوى قدمها مسؤولون أميركيون أيضاً)، كما شكت روسيا مثلاً حول مدى إستعداد الولايات المتّحدة لتقاسم معلومات إستخباراتية مفيدة.

وعموماً، فإنّ مسألة تقاسم المعلومات مع الحلفاء تعكس بيئة الإستخبارات المضادة للحرب الباردة، عندما كان العدو الكفوء للغاية يسعى الى إستغلال أي نقطة ضعف. القاعدة أيضاً ماهرة إلاّ أنّ إمكاناتها في الإستخبارات المضادة ما هي إلاّ ظل الإتحاد السوفياتي، ربما يكون الأهم إحتمال قيام القاعدة بإستغلال معلومات تم الحصول عليها من مصادر عامة (مقالات صحفية، سجلات محاكم، وهكذا). ويجب التخفيف من إجراءات المشاركة المعلوماتية ليشكل ذلك إنعكاساً لبيئة الإستخبارات المضادة المختلفة.

ومع ما ذكِرَ من أهمية المعلومات الإستخباراتية المكتسبة من الحلفاء، تعتبر الإستخبارات المضادة ضد المؤسسات الأمنية المتحالفة أساسية. ويجب أن تكون واشنطن متأكّدة من أنّ الحلفاء هم سائرون بالركب ومن أنّ المعلومات الممررة الى واشنطن كاملة ودقيقة. حيث أنّ من الضروري بالنسبة للولايات المتّحدة أن تعلم ما إذا كانت المؤسسات المتحالفة تمتنع عن إعطاء المعلومات، أو حتى ما هو أسوأ، وهو أن تكون هذه المؤسسات مخترقة من قِبَل القاعدة. إنّ إختراقات كهذه تعتبر هامة وتحديداً في البلدان حيث تعتمد الولايات المتّحدة على الحلفاء للحصول على معلومات إستخباراتية لأنّ إمكاناتها في جمع المعلومات محدودة.

ويجب على الولايات المتّحدة أن تدرك أيضاً خطر الإستخبارات الأحادية والعمليات العسكرية على التحالفات، كما عليها أن تدرك النتائج المرضية المحدودة غالباً لهذه الأعمال. إنّ الإختراق الناجح لجماعة إرهابية ما من قِبَل عميل يعمل لحساب الولايات المتّحدة يعتبر ضربة إستخباراتية موفقة وهائلة.

وقد يدرأ الهجمات أو حتى يؤدي الى التشويش وعلى شبكة كبرى وإعاقة تحركها. ومن جهة أخرى، فإنّ عملية تقصي أحادية على أرض حليف ما قد يثير غضب الحليف بشكل كبير ويعرض للخطر، وبشدة، كامل العملية المهمة جداً. ومع ما ذكر من درجة العداء الشعبية والصريحة والشديدة تجاه الولايات المتّحدة، فإنّ الحليف قد يرد بطرد المسؤولين الأميركيين، وبتقليص تدفق المعلومات أو حتى القيام بإنتقاد الولايات المتّحدة علناً وقطع التعاون حول القضايا الأخرى. ومع ما تقدم من ميل الحلفاء الى القيام بعمليات أكثر بكثير (وأكثر فعالية) داخل أراضيهم وهو ما يتجاوز قدرة الولايات المتّحدة على القيام به، فإنّ مخاطر النتائج المعكوسة للعمليات الأحادية تعتبر عالية. إنّ عمليات كهذه يجب أن تكون مركزة على بلدان حيث الحكومات لا تقدم سوى أدنى حد من التعاون، كما يجب أن تركز هذه العمليات أولاً، وبشكل أهم على دائرة الإستخبارات المحلية والتي يحتمل إمتلاكها لمعلومات لا تشاركنا إياها.

الأمن الداخلي والإصلاح

بإمكان الولايات المتّحدة أن تدعم قدرات وإمكانات الدول الحليفة في مكافحة الإرهاب والتمرد من خلال برامج مخصصة للمساعدات الأمنية الداخلية في الخارج. فهناك عدد من البلدان ذات المؤسسات الأمنية الضعيفة والتي ليس بإمكانها التحكم بحدودها. فمثلاً، يوجد لدى عدد من الحكومات في أفريقيا والإتحاد السوفياتي السابق جيوش ومؤسسات أمنية فقيرة وفاسدة، لكن يقع على عاتقها تسيير دوريات على طول حدود كبيرة وواسعة.

ويجب على الولايات المتّحدة أن توسع، والى حد كبير، نطاق ومستوى برامج المساعدة الأمنية. إنّ القوى الأمنية والإستخباراتية المتحالفة هي أدوات لتثبيت القوة مع إستثمارات أميركية صغيرة تقدم مكاسب وأرباح ضخمة لهؤلاء. لقد كانت واشنطن تعمل مع القوى الأمنية المحلية ضد الشيوعية. وعلى كل، لقد سمحت واشنطن لهذه البرامج بالتدهور في الفترة الأخيرة من الحرب الباردة والفترة التي أعقبتها. ثم عادت هذه البرامج وتزايدت بعد هجمات 9/11 لكن يجب توسيعها بشدة.

فمن خلال برامج كهذه ستجعل الولايات المتّحدة من الدولة المتحالفة معها دولة أقوى: الإستفادة من عمليات مكافحة الإرهاب، لكن هذا الأمر غالباً ما يجعل الأنظمة القمعية أكثر قوة والتي قد تزيد من إحتمال تزايد الإرهاب على المدى الطويل. أمّا على المدى القصير، فإنّي أؤكد على أنّ هذا الثمن يجب أن يُدفع: فالأنظمة الضعيفة هي، ببساطة، خطرة جداً لجهة أهداف مكافحة الإرهاب، كما أنّها أقل إستعداداً للدمقرطة من دون سقوطها في نزاع عنيف. كما أنّ الثمن الكبير للمدى القصير لعدم الإستقرار الذي يتأتى من الدفع الأميركي لدمقرطة البلدان يجب أن يكون مستحقاً له إذا ما كان النجاح على المدى الطويل مضموناً. لكنّه ليس كذلك. فعملية الإصلاح متقطعة، كما أننا نفتقر الى خريطة طريق لضمان النجاح. لقد خصصت الولايات المتّحدة موارد ضخمة وخسرت أرواحاً كثيرة في سبيل تأسيس نظام ديمقراطي في العراق، ولم تلق سوى نجاحاً محدوداً. ومن جهة أخرى، فإنّ فشل عملية الدمقرطة يمكن أن يشعل شرارة الإرهاب أو حتى التمرد، كما حصل في الجزائر بعدما ألغى النظام هناك إنتخابات 1991.

ومع هذا التوتر، من الأفضل للولايات المتّحدة تشجيع تطور المؤسسات التي، بمرور الوقت، قد تؤسس لديمقراطية ثابتة. إنّ المؤسسات، كتطوير النظام القضائي أو الإعلام الحر، بإمكانها صياغة مجتمع وحكومة أقوى وأكثر فاعلية. ومع الوقت، فإنّ هذا الأمر قد يعمل على التقليل من نقمة الحكومة أيضاً. يجب وقف جهود الدمقرطة، فوجود هذه المؤسسات يحمل معه فرصاً أكبر لنجاح الديمقراطية.

إستنتاجات

لا يعتمد النجاح النهائي على تبني تحالف جديد فقط، وإنّما على إدارة هذه التحالفات في السنوات المقبلة. وكما يؤكد Robert Art، فإنّ إدارة تحالف ما يتطلب التشاور، المساومة، والتنسيق. على كل، إنّ مجهوداً كهذا قد يثبت صعوبته بالنسبة للولايات المتّحدة، بما أنّ تفاوت القوة يغري بصرف النظر هواجس الحلفاء. بالإضافة الى أنّ عدد من التسويات المحتملة تعتبر كريهة، بما أنّه قد يكون على واشنطن دعم سلسلة من السلوك القاسي والوحشي.

المال هو أحد موارد الفائدة والإستغلال الأميركي الرئيسية، حتى أكثر مما كان عليه أثناء حقبة الحرب الباردة. إنّ الأكثرية الواسعة من الحلفاء الأساسيين هم من دول العالم النامي ذات الحكومات الفاسدة. ويمكن للمال أن يقدم المساعدة لهذه الأنظمة لتهدئة وإسترخاء الجماهير ودعم النمو الإقتصادي. بالإضافة الى ذلك، ستكون الولايات المتّحدة قادرة على رشي السياسيين المحليين للمحافظة على التحالف.

إنّ القيادة- وهي كلمة مستهلكة- أمر أساسي أيضاً. وكما يقول Stephen Walt، "إنّ السبب الواضح لمتانة وبقاء تحالف ما هو ممارسة النفوذ والسلطة المهيمنة من قِبَل قائد تحالف قوي". وبإمكان الولايات المتّحدة تقديم مكافآت أو إنزال عقوبات للتشجيع على المشاركة ودفع كلفة التحالف.

وفي حين يقوم صناع السياسة بتناول هذه الأعباء وقياس هذه التحولات، عليهم أن يدركوا بأنّ للولايات المتّحدة مصالح عديدة بذات أهمية قضية مكافحة الإرهاب. فكون اليابان ليست لاعباً رئيسياً في عملية مكافحة الإرهاب، فإنّ ذلك لا يعني أنّه لا يشكل حليفاً أساسياً بعد الآن. وعلى كل، إذا كانت قضية مكافحة الإرهاب هي في قمة أولويات الولايات المتّحدة، فهناك ضرورة لتحولات دراماتيكية، حيث أنّ إصلاح السياسة الأميركية الخارجية والقيام بتغييرات عميقة في الجيش الأميركي والمؤسسات الإستخباراتية وغيرها سيستلزم الوقت، المال والقيادة. أمّا الأهم، فهو أنّ ذلك سيستلزم أيضاً درجة من الإجماع. فبعض التحولات ستتطلب عقوداً من الجهد، ويفترض أنّ هذا الأمر سيتدخل فيه إدارات متعددة لها إيديولوجيات مختلفة. وعلى كل حال، إنّ التحول العميق سيتطلب من القيادات الأميركية من كلا الفريقين ربط هذه التحولات السياسية برؤية مشتركة.

شكر وتقدير

أريد أن أشكر Nora Bensahel، Michael Brown، David Edelstein، Sara Bjerg Moller، Andrew Pierre، و Jeremy Shapiro، كما أريد أن أشكر الناقد المجهول لمساعدتهم ولتعليقاتهم على التعديلات السابقة لهذه المقالة.